الأمم المتحدة

A/78/PV.34

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والسبعون

الجلسة العامة 34

الخميس، 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس: السيد فرانسيس . . . . . (ترينيداد وتوباغو)

افتتحت الجلسة الساعة 10/10.

البند 121 من جدول الأعمال

مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): كما يعلم جميع الأعضاء، أضافت الجمعية العامة مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن إلى جدول أعمالها في عام 1979. ومنذ ذلك الحين، لم يتغير الكثير على صعيد إعادة تكييف تلك المؤسسة لتجسد حقائق الواقع الحالي بشكل أفضل. ولذلك، ليس من المستغرب على الإطلاق أن تكون السنوات الماضية قد شهدت نموا مطردا في الدعوات إلى الإصلاح الذي طال انتظاره، مع وصول هذه الدعوات إلى ذروتها تقريبا في الآونة الأخيرة. وفي الأسابيع الأخيرة، عبرت العديد من المجموعات وفرادى الدول الأعضاء التي التقيت بها بقوة عن تلك الدعوات، داعية إلى إحراز تقدم مجد على الرغم من المواقف المتباينة التي نعرفها جميعا. ولم يحدث من قبل أن كانت هذه القضية بهذا الإلحاح، سواء من الناحية السياقية أو العملية.

وبينما نفكر مليا في الطريق إلى الأمام، فلننظر أيضا في المهمة الماثلة أمامنا. إن العنف والحرب مستمران في الانتشار في مناطق في جميع أنحاء العالم، بينما تبدو الأمم المتحدة عاجزة مشلولة لأسباب شتى أبرزها الانقسامات في مجلس الأمن. وبينما لم يكن من الممكن تصور بعض تحديات اليوم قبل ثمانية عقود، فإن التحديات التي توقعناها فعلا تطغى على المشهد الجيوسياسي بشراسة جديدة ومثيرة للقلق البالغ. وفي خضم هذا التغير الهائل، فإن المجلس مُقصّر بشكل خطير في الوفاء بولايته بوصفه الوصي الرئيسي على صون السلام والأمن الدوليين. وفي غياب الإصلاح الهيكلي، سيستمر ذلك في التأثير حتما على أدائه وشرعيته وكذلك على مصداقية الأمم المتحدة نفسها وأهميتها. ومن دون ولاء الناس ودعمهم، ستضعف القوة المؤسسية للأمم المتحدة أكثر، مما سيؤدي حتما إلى إنهائها. فهل لي أن أحذر هذه الهيئة من أن الجمود يمكن أن يكون عدوا رهيبا، شأنه في ذلك شأن الفوضى؟ ولا يمكننا أن نستفيد من إدامة مواقف لا تقربنا بعضنا من بعض رغم كونها مألوفة.

إنني أتناول مسألة إصلاح المجلس في سياق الإصلاح الأوسع للأمم المتحدة أيضا بتصميم ثابت على المساعدة في تجاوز

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

الانقسامات. وقد أعدت، في وقت مبكر من الدورة، تعيين رئيسين مشاركين لمواصلة عملية التفاوض الحكومية الدولية الهامة بشأن هذه المسألة. وأود أن أشكر سعادة السيد ألكسندر مارشيك، السفير والممثل الدائم للنمسا، وسعادة السيد طارق البناي، السفير والممثل الدائم لدولة الكويت، على قبولهما تحمل هذه المسؤولية الجسيمة. وإنني على ثقة بأن الدول الأعضاء ستواصل تقديم دعمها الكامل بينما يدير الرئيسان المشاركان هذه المداولات الحاسمة ويعملان للبناء على التقدم التاريخي المحرز في الدورة السابقة.

وشكل الاتفاق على بث جلسات المفاوضات الحكومية الدولية على شبكة الإنترنت وإنشاء مستودع لقراراتنا ومقترحاتنا على موقع إلكتروني مخصص للأمم المتحدة خطوتين مفيدتين في الاتجاه الصحيح، تستحقان منا كل التهليل. ولكن بالنظر إلى المخاطر، سنحتاج إلى طريقة جديدة ومبتكرة للتفكير في مسارات الإصلاح. ولعل إحدى الطرق التي يمكننا بها إصلاح الثقة – أولا فيما بيننا في هذه الشرنقة، والأهم من ذلك، مع الناس الذين نمثلهم البالغ عددهم ثمانية بلايين نسمة والذين يعيشون خارجها – هي بث روح التضامن والمصالحة اللازمة في مداولاتنا لمواجهة هذه اللحظة، وبالتالي إبطال النزعة الدائمة إلى زرع الفتنة والشقاق.

وبطبيعة الحال، من المناسبات التي لا ينبغي تفويتها مؤتمر القمة المعني بالمستقبل في أيلول/سبتمبر 2024. واستعدادا لذلك الحدث الذي لم يسبق له مثيل، يجب أن نعمل بشكل هادف لضمان إتاحة الفرصة لقادة العالم لإحراز تقدم في المناقشات الرئيسية وجعل المؤسسات والأطر المتعددة الأطراف متماشية مع قواعد وظروف عالم اليوم. ولذلك، أحث الدول الأعضاء على اغتنام هذه الفرصة للتحرر من المواقف الراسخة وتعزيز إصلاح مجلس الأمن باتخاذ خطوات عملية تدعم فعاليته وتجعله، علاوة على ذلك، ممثلا للمناطق الجغرافية بكل تنوعها.

وفي نهاية المطاف، فإن مصير إصلاح مجلس الأمن بين يدي الجمعية. والجمعية العامة هي الهيئة الوحيدة في الأمم المتحدة المكلفة بالتصدي على نحو مناسب وبصورة يعول عليها لهذه المسألة، التي تتحدى بشراسة جهودنا منذ عقود. وفي ظل تركيز العالم أنظاره علينا بشكل أكثر انتظاما اليوم، فإن موقف المماطلة لن يؤدي إلا إلى تغذية التصورات بأن هياكلنا عتيقة وغير ذات صلة، وبالتالي غير قادرة هيكليا على تحقيق نتائج كفيلة بحماية و/أو تعزيز السلام والأمن الدوليين. وفي التحليل النهائي، يعود إلى الدول الأعضاء تحديد كيفية استخدام هذه المفاوضات الحكومية الدولية لإحراز تقدم حقيقي إذا كانت هناك، فعلا، رغبة حقيقية في إحراز تقدم موضوعي.

وأؤكد للأعضاء وأطمئنهم أن الجمعية يمكن أن تعول علي بصفتي رئيسها لتقديم الدعم الكامل للرئيسين المشاركين ولإفساح المجال أمام الجميع للمساعدة في تيسير الحوار بطريقة محايدة وشاملة للجميع وجديرة بالثقة. فالسلام يتطلب التزامنا جميعا. وأنا واثق بأننا، إذا ما تشبعنا بالإرادة المطلوبة، يمكننا معا تحويل دفة جهودنا نحو إنشاء مجلس أمن أكثر تمثيلا للعصر الحديث وأكثر استعدادا لتلبية متطلباته بشكل فعال.

السيدة ميغيل (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم مجموعة مقدمي مشروع القرار L.69، وهي مجموعة متنوعة ومؤيدة للإصلاح من البلدان النامية من جميع المناطق توحدها رغبة مشتركة في إصلاح مجلس الأمن على نحو يكفل مصداقيته وتمثيله وشفافيته وديمقراطيته وفعاليته. ونبدأ بتهنئة الكويت والنمسا على إعادة تعيينهما رئيسين مشاركين لعملية المفاوضات الحكومية الدولية. ولا نزال نقدر جميع الجهود التي بذلت خلال الدورة الماضية لتوجيه أعمالنا، ونرحب ترحيبا خاصا بالتقدم المحرز في أساليب العمل التي سهلت على البعثات الدائمة ذات القدرات المحدودة متابعة المناقشات على نحو أفضل. ونحن على ثقة بأن هذه الدورة ستقطع أيضا أشواطا نحو إحراز تقدم ملموس بشأن المسائل الموضوعية وأن الرئيسين المشاركين سيواصلان الاستجابة للدعوات الصادرة عن المفاوضات الحكومية الدولية، وتحديدا عندما تكون هذه الدعوات صادرة عن أغلبية ساحقة من المجموعات والأعضاء المفاوضين. وستواصل مجموعة مقدمي

مشروع القرار L.69 دعم كل المساعي التي تقربنا من الإصلاح الشامل لمجلس الأمن.

بعد مرور 78 عاما على ظهور هذه المؤسسة المتعددة الأطراف، يتميز السياق العالمي الحالي بعالم أكثر ترابطا لا تزال تعصف به نزاعات ذات عواقب بعيدة المدى. وكثيرا ما يجد مجلس الأمن، المناط به مسؤولية صون السلام والأمن الدوليين، نفسه مكبلا بسبب الحقائق الجيوسياسية الراهنة والتي تختلف كثيرا عما كان عليه الحال في عام ١٩٤٥. والحقيقة الصارخة اليوم أن المجلس لم يعد في مستوى المهمة المنوطة به وبات إحباط المجتمع الدولي وخيبة أمله في المجلس أمرا مبررا وملموسا على السواء. والتمثيل المفرط للبلدان الغربية في المجلس لا يعبر لا عن التكوين الجيوسياسي المتنوع للأمم المتحدة ولا عن الواقع الجيوسياسي للقرن الحادي والعشرين. وقد أدى التكوين الحالي للمجلس إلى إقصاء بلدان الجنوب، ووجهات نظرها وأصواتها، إلى هامش المناقشات بشأن القضايا التي تؤثر عليها تأثيرا مباشرا. والإبقاء على التشكيل الحالي يعني تعمد الاستمرار في استبعاد أغلبية أعضاء الأمم المتحدة من القرارات والمداولات بشأن المسائل التي ستؤثر عليهم تأثيرا شديدا. وفي هذا السياق، فإن إصلاح مجلس الأمن ليس مسألة ملحة فحسب، بل إنه شرط أساسي للسلام والاستقرار والأمن على الصعيد الدولي ولنظام فعال متعدد الأطراف.

وإذ نتطلع إلى الدورة المقبلة من المفاوضات الحكومية الدولية، من المهم أن نقاربها بنية واضحة لإحراز تقدم. ومواقف مجموعة مقدمي مشروع القرار L.69 بشأن المجموعات الخمس راسخة ولا لبس فيها، على غرار مواقف المجموعات والوفود الأخرى. ولذلك، فإن القضية الأكثر إلحاحا هي تحديد الاتجاه الذي سنسير فيه. فكيف نحول هذه المواقف إلى شيء قابل للتنفيذ يمكننا من إحراز تقدم ملموس؟ يجب علينا أولا أن نكفل فعالية الإطار الذي نهدف إلى إحراز هذا التقدم من خلاله وفائدته. وتحقيقا لتلك الغاية، نشدد مرة أخرى على أن طرائقنا الحالية ليست غير فعالة فحسب، بل إنها تؤدي إلى نتائج عكسية أيضا. ولا نفهم ما هو المتوقع من التحدث دون الإصغاء بعضنا إلى بعض عوضا عن التحدث بعضنا إلى بعض. وقد ذكرنا مرارا وتكرارا أنه لا ينبغي التعامل مع المفاوضات الحكومية الدولية بطريقة مختلفة عن أي عملية أخرى في الأمم المتحدة، تعتمد نصا تستند إليه عملية المفاوضات مما ييسر التوصل إلى حل توفيقي يفضي إلى نتيجة مقبولة. هذا هو النهج المتبع على الرغم من الخلاف والتباينات العميقة التي سادت في البداية. وعلى هذا النحو، لا سبب يدعو إلى اعتبار المفاوضات الحكومية الدولية حالة شاذة. وإذا كان إصلاح مجلس الأمن هو هدفنا الحقيقي فعلا، فمن غير المفهوم أن تفضل الدول الأعضاء الاعتماد على نهج أثبت عدم فعاليته في تحقيق نتائج على مدار أكثر من عقد من الزمن.

وفي هذا السياق، اسمحوا لي أن أكرر مقترحات مشروع القرار L.69 بشأن الخطوات التالية. لا بد من تحديد المواقف الثابتة لجميع المجموعات والوفود وتوضيحها بدقة وبطريقة مبسطة. ونذكر بأن العديد من الأعضاء أعربوا عن قلقهم خلال الدورة السابقة إزاء تجسيد بعض المواقف بشكل غير صحيح في ورقة العناصر المنقحة التي أعدها الرئيسان المشاركان. ولمعالجة تلك الشواغل وضمان الدقة، نواصل الدعوة إلى استخدام الإسناد بطريقة مبنية على التجربة والاختبار، حتى وإن كان ذلك على أساس طوعي. وبينما نحيط علما بأن عددا صغيرا من الوفود المشاركة في المفاوضات الحكومية الدولية قد أعربت عن قلقها إزاء هذا النهج، فإننا نشدد على أن الغرض من هذه المبادرة ليس مواءمة المفاوضات الحكومية الدولية مع ممارسات الأمم المتحدة الموحدة فحسب، بل أيضا توضيح وتعزيز فهمنا الواسع للحالة الراهنة وتحديد أوجه التقارب والتحقق من نقاط الخلاف التي تتطلب إجراء مشاورات أكثر تعمقا والتحديد الواضح لفرص سد الفجوات وتحقيق تقدم حقيقي في الدورة المقبلة.

وفي هذا الصدد، نذكر بأن هذه عملية تقودها الدول الأعضاء، استرشادا بعتبة لا تتطلب تحقيق توافق في الآراء بل قبول سياسي على أوسع نطاق ممكن. ويشكل الالتزام بمواقفنا المنسوبة خطيا الطريقة المجربة والمختبرة للتأكد من النتيجة التي توصلنا إليها وتتبُعها. وحري

بنا الاعتراف أيضا بأن تأخير هذه العملية يهدد مصداقية هذه المنظمة ويقوض السلام والأمن الدوليين كما يخلف تأثيرا حقيقيا على حياة الملايين، ولا سيما أولئك الذين يعيشون في المناطق المتأثرة بالنزاعات. وعلى الرغم من ذلك، تظل مجموعة مقدمي مشروع القرار L.69 مستعدة للاستماع إلى الوفود التي ترفض هذا النهج بشأن السبل البديلة التي يمكن النظر فيها.

في الختام، نحث الدول الأعضاء على تجديد التزامها بالعمل البناء من أجل الإصلاح العاجل لمجلس الأمن تمشيا مع الدعوات التي وجهها عدد ساحق من القادة خلال المناقشة الرفيعة المستوى للجمعية العامة هذا العام. ولا شك لدى المجتمع الدولي في أن الإصلاح أمر حتمي. ولكن يجب أن نُظهر الإرادة اللازمة لتحويله إلى حقيقة واقعة. وتلك مهمة تمس بصميم مصداقية الأمم المتحدة وشرعيتها وجدواها، تفاديا لظهور منبر بديل قد يكون أكثر قدرة على تناول مقتضيات القرن الحادي والعشرين ومعالجتها.

وكتب البابا فرنسيس مؤخرا، في رسالته إلى العالم قبل انعقاد المؤتمر الثامن والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بعنوان "سبحوا الله"، أن الدبلوماسية القديمة لا تزال تثبت أنها مهمة وضرورية. ومع ذلك، لم تتمكن من إيجاد نموذج للدبلوماسية المتعددة الأطراف يكون قادرا على الاستجابة لشكل العالم الجديد. ويشدد الكرسي الرسولي على أن عالمنا أصبح متعدد الأقطاب وفي الوقت نفسه معقدا للغاية إلى درجة أن الأمر يتطلب إطارا مختلفا للتعاون الفعال.

ولا تزال مجموعة مقدمي مشروع القرار L.69 منفتحة على الحلول الحقيقية التي يمكن أن تساعدنا في تحقيق الإصلاح الذي تشتد الحاجة إليه لمجلس الأمن وستواصل المشاركة بشكل بناء خلال الدورة المقبلة. وهدفنا الوحيد في هذه العملية هو بناء مجلس أمن يكون صالحا لتحقيق الغرض المنشود منه. ونثق في قدرة أعضاء الأمم المتحدة على تحويل ذلك إلى حقيقة واقعة.

السيد الرويعي (البحرين): أتشرف بإلقاء هذا البيان باسم المجموعة العربية.

ويطيب لي، السيد الرئيس، أن أنقل لكم دعم المجموعة العربية لجهودكم في إدارة أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة، لا سيما في إطار بند إصلاح وتوسيع مجلس الأمن الذي يحظى بأهمية خاصة لدى كافة الدول الأعضاء، بما في ذلك المجموعة العربية.

كما أتقدم بالتهنئة إلى سعادة السفير طارق البناي، الممثل الدائم لدولة الكويت لدى الأمم المتحدة، وسعادة السفير ألكسندر مارشيك، الممثل الدائم لجمهورية النمسا لدى الأمم المتحدة، على توليهما مسؤولية رئاسة المفاوضات الحكومية خلال الدورة الحالية. ولا يفوتني هنا أن أشيد بجهودهما المقدرة في رئاسة المفاوضات خلال الدورة الماضية، خاصة على صعيد الخطوات الإجرائية المهمة التي اتُخذت لتعزيز شفافية وشمولية عملية المفاوضات، متمنين لهما مزيد من التوفيق والسداد خلال هذه الدورة.

وتود المجموعة العربية، بشكل خاص، التعبير عن تقديرها للتطورات الهامة التي شهدتها المفاوضات الحكومية خلال الدورة السابقة. وتشمل هذه التطورات البث الحي لمداولات الجزء الأول من كل اجتماع للمفاوضات الحكومية الدولية، إضافة إلى إطلاق موقع إلكتروني يعتبر مرجعا مهما لحفظ تسجيلات البث والرسائل والقرارات والوثائق الأخرى المتعلقة بعملية المفاوضات الحكومية الدولية.

شهد العالم خلال الأعوام الماضية عدم قدرة مجلس الأمن على الاضطلاع بمسؤولياته في صون الأمن والسلم الدوليين، خاصة في وقف الحرب والعدوان على غزة وحماية الشعب الفلسطيني في كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي هذه المرحلة المفصلية من تاريخ الأمم المتحدة التي تأتي على خلفية أزمات متعددة مستمرة يواجهها العالم، باتت بشكل واضح الحاجة الملحة إلى إصلاح حقيقي وشامل، بما في ذلك إدخال إصلاحات على أجهزة الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، بما يرسخ مبادئ ومقاصد المنظمة على النحو المنصوص عليه في الميثاق.

ومن هذا المنطلق، فإن مسألة إصلاح مجلس الأمن والتمثيل العادل في عضويته تُعد إحدى الركائز الأساسية لعملية الإصلاح

الشامل للأمم المتحدة. وفي ضوء التحضيرات الجارية لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل في عام 2024، علينا أن نكون أكثر تصميما وإصرارا على تكثيف الجهود الرامية إلى تحقيق إصلاح حقيقي وشامل لمجلس الأمن، الجهة المسؤولة عن صيانة السلم والأمن الدوليين، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، ليصبح المجلس أكثر قدرة وفعالية على مواجهة التحديات الراهنة والتهديدات الناشئة وضمان منع نشوب النزاعات، في إطار أكثر تمثيلا وشفافية وحيادية ومصداقية. وفي هذا الصدد، تجدد المجموعة العربية تأكيدها على أن المفاوضات الحكومية في إطار الجمعية العامة هي المحفل الوحيد للتوصل إلى اتفاق حول توسيع وإصلاح مجلس الأمن، وفقا للمقرر 557/62، الذي تم اعتماده بتوافق الآراء ووضع أسس عملية المفاوضات.

كما تؤكد المجموعة العربية على ترابط جميع الموضوعات التفاوضية الخمسة الرئيسية وتمتعها بعناصر مشتركة، مما يستوجب التعامل معها بأسلوب يحافظ على الترابط ويحقق الإصلاح الشامل للمجلس. وكما أكدنا من قبل، فإن موقف الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية بشأن عملية إصلاح مجلس الأمن هو المطالبة بتمثيل عربي دائم بكامل الصلاحيات في فئة المقاعد الدائمة في حال أي توسع مستقبلي للمجلس. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عدالة التمثيل تتطلب تمثيلا عربيا متناسبا في فئة المقاعد غير الدائمة في مجلس الأمن الموسع.

أمامنا عدة تحديات خاصة بمسألة إصلاح المجلس، ومن أبرزها حق النقض "الفيتو" الذي ساهم التعسف في استخدامه في حالات عديدة في النيل من مصداقية عملية اتخاذ القرار في مجلس الأمن، كما أدى في بعض الحالات إلى عجز مجلس الأمن عن الاضطلاع بمسؤولياته واتخاذ التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين. وإنه من المؤسف أن الغالبية العظمى من حالات استخدام الفيتو، لا سيما خلال العقود الثلاثة الأخيرة، كانت في قضايا تخص المنطقة العربية. وعلاوة على ذلك، فإن الهدف الرئيسي والأشمل لعملية إصلاح مجلس الأمن وتوسيع عضويته هو ضمان أن تكون كافة المجموعات الجغرافية والإقليمية ممثلة بشكل عادل ومناسب في عضوية مجلس الأمن الموسع.

وفي هذا السياق، أود التأكيد على أن المجموعة العربية تستحق في ضوء خصوصيتها السياسية والثقافية والتراثية الحصول، كمجموعة قائمة بذاتها، على تمثيل دائم ومناسب في مجلس الأمن الموسع. فالمجموعة العربية تمثل أكثر من 400 مليون شخص وتضم في عضويتها 22 دولة، بما في ذلك 12 في المائة من العضوية العامة للأمم المتحدة. وفضلا عن ذلك، فإن جانبا كبيرا من أعمال المجلس والقضايا المطروحة على جدول أعماله تتعلق بالمنطقة العربية، بالإضافة إلى أن الأحداث الجارية في المنطقة العربية في الوقت الراهن، خاصة الأحداث التي يشهدها قطاع غزة منذ الأسابيع المنصرمة من العدوان الإسرائيلي الغاشم على المدنيين الفلسطينيين لدليل واضح على الأهمية القصوى لإصلاح مجلس الأمن وضمان التمثيل العربي الدائم فيه، لما للقرارات التي يتخذها المجلس من تأثير على أمن وسلام المنطقة العربية بما يجعل من الضرورة تمكين المجموعة العربية، متمثلة بالعضو العربي، من المشاركة في اتخاذ قرارات المجلس التي تمس أمن واستقرار المنطقة والعالم.

وفيما يتعلق بمسألة تحسين وتطوير أساليب وإجراءات عمل مجلس الأمن، نرى أنه بات من الضروري إضفاء المزيد من الفعالية والشفافية في عمله، بما في ذلك من خلال النظر في الاتفاق على نظام داخلي دائم بدلا من النظام الداخلي المؤقت المعمول به منذ عقود. كما يجب النظر في زيادة عدد الجلسات العامة لمجلس الأمن المفتوحة لجميع الأعضاء، مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية المشاورات غير الرسمية، فضلا عن النظر في السماح للدول المعنية بالمشاركة في المسائل التي يناقشها المجلس، وإتاحة القرارات والبيانات التي ينظر فيها مجلس الأمن والتشاور مع الدول المعنية.

كما تبرز المجموعة العربية أهمية مشاركة لجنة بناء السلام وتشكيلاتها القطرية، ونؤكد على أهمية أخذ آرائها بعين الاعتبار خلال مناقشات المجلس للبنود المطروحة على أجندة كل من مجلس الأمن

ولجنة بناء السلام. كما تدعو المجموعة العربية الأجهزة الفرعية لمجلس الأمن واللجان المنبثقة عنه إلى توفير معلومات وافية عن أنشطتها إلى أعضاء الأمم المتحدة. وتؤكد ضرورة أن يلتزم مجلس الأمن التزاما دقيقا بحدود ولايته المنصوص عليها في الميثاق.

وتؤكد المجموعة العربية على موقفها الداعي للحفاظ على تماسك العضوية العامة وعدم الانتقاص من مصداقية المفاوضات الحكومية عبر فرض أي خطوات لا تحظى بتوافق الدول الأعضاء، ودون التسرع في وضع سقف زمني قد يعرقل التوصل إلى حل شامل وحقيقي لعملية الإصلاح. وفي هذا الإطار، أود التأكيد على ضرورة أن تعكس أي أوراق تصدر في عملية المفاوضات مواقف كافة الدول والمجموعات بشكل دقيق، بما في ذلك موقف المجموعة العربية، ضمانا لأن تكون مواقف ومقترحات الدول هي أساس المفاوضات، وفقا للمقرر 62/557، وذلك حفاظا على مبدأ ملكية الدول الأعضاء للمفاوضات الحكومية.

إن المجموعة العربية ترحب بما تم إحرازه من تقدم خلال الدورات الماضية على صعيد تحديد العناصر المشتركة بين مواقف ومقترحات الدول، وكذلك تحديد مساحات الاختلاف التي تستدعي المزيد من النقاش. وقد عكست هذه الجهود وجود العديد من عناصر الاتفاق بين مواقف الدول والمجموعات المختلفة فيما يتعلق بمجموعات المسائل الخمس للمفاوضات الحكومية الدولية. وبالتالي، فإن إحراز تقدم يستلزم مواصلة النقاش في أجواء إيجابية بهدف تقريب وجهات النظر لإيجاد أرضية مشتركة للتوافق حول حل يحظى بأوسع قبول سياسي ويحقق الإصلاح الحقيقي والشامل المرجو لمجلس الأمن.

ختاماً، تؤكد المجموعة العربية عزمها على مواصلة المشاركة بفعالية وإيجابية خلال الجولة القادمة للمفاوضات الحكومية وانفتاحها على التشاور مع جميع المجموعات التفاوضية الأخرى بهدف التوصل إلى إصلاح حقيقي وشامل لمجلس الأمن في إطار الشفافية والروح البناءة.

السيد مساري (إيطاليا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدي، باسم مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء، على عقد هذه المناقشة الهامة. وبفضل قيادتكم والتزامكم بالنهوض بعملية إصلاح مجلس الأمن، نحن واثقون بأننا سنتمكن من إحراز تقدم كبير خلال المفاوضات الحكومية الدولية المقبلة. والمجموعة على استعداد لدعمكم والعمل معكم. ونشكركم أيضا على إعادة تعيينكم، في وقت مبكر من العملية، رئيسين مشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية على درجة عالية من الكفاءة والمهارة والخبرة – سعادة السيد ألكسندر مارشيك، الممثل الدائم للنمسا، وسعادة السيد طارق البناي، الممثل الدائم للكويت – اللذين أدارا الدورة السابقة للمفاوضات الحكومية الدولية بتوازن كبير. ونتطلع إلى التعاون معهما بالشفافية والاستعداد الكاملين لإحراز تقدم خلال هذه الدورة أيضا. ونثق بأنهما سيساعدان الدول الأعضاء على الاقتراب من الهدف المشترك المتمثل في إصلاح مجلس الأمن. والمجموعة على استعداد لمواصلة نهجها البناء في المفاوضات الحكومية الدولية المقبلة، وهي على ثقة من أننا نستطيع البناء على المكاسب الإيجابية التي تحققت خلال المفاوضات الحكومية الدولية السابقة.

تؤمن مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء بقوة بضرورة إحراز تقدم في المفاوضات. وقد أظهرت التطورات الأخيرة مدى الحاجة الملحة إلى الإصلاح وضرورة عدم تأجيله بعد الآن. ومع ذلك، نشدد على أننا لا نريد الإصلاح بأي ثمن. وهذه ليست بمهمة سهلة، والحل لدفع العملية قدما لا يمكن أن يكون سريعا أو مرتجلا. فلا يسعنا أن نتحمل ارتكاب أخطاء. وعلينا أن نسعى إلى إجراء إصلاح شامل يجعل مجلس الأمن تمثيليا حقا وديمقراطيا وخاضعا للمساءلة وشفافا وفعالا وقابلا للتكيف مع مرور الوقت. وعلى وجه الخصوص، نحن بحاجة إلى تعزيز صوت المناطق الممثلة تمثيلا ناقصا. ونعتقد أن اقتراح المجموعة سيحقق هذه الأهداف كلها.

وبغية سد الفجوات التي لا تزال قائمة بين مختلف المواقف فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، نرى أنه من المهم مواصلة عملنا في المفاوضات الحكومية الدولية. وهذا هو الحال بصفة خاصة بالنظر إلى التقدم المحرز خلال الدورة السابقة من المفاوضات الحكومية الدولية وإلى الابتكارات الهامة في أساليب عملنا التي أعادت تنشيط العملية. وأقصد هنا البث المباشر للجلسات على شبكة الإنترنت والموقع الإلكتروني للمفاوضات الحكومية الدولية وعقد اجتماعات غير

رسمية جانبية. ولا تزال المفاوضات الحكومية الدولية تنطوي على إمكانات غير مستغلة بعد للتوصل إلى حل توفيقي.

وعلاوة على ذلك، تمثل التوصيات التي قدمها الرئيسان المشاركان في رسالتهما إلى الرئيس السابق للجمعية العامة، المؤرخة ٢ حزيران/يونيه ٢٠٢٣، أساسا جيدا لمزيد من التقدم. وعلى وجه الخصوص، نتطلع إلى مناقشة المجموعات الخمس المذكورة في المقرر 62/557. وينبغي معالجة هذه المسائل بطريقة شاملة ومركزة، مع إلقاء الضوء على الروابط والصلات بين تلك المجموعات، وفي نهاية المطاف تحقيق المزيد من أوجه التقارب الجديدة بين الدول الأعضاء. وهذه مناقشة لا يمكن تجنبها إذا كنا نريد حقا أن نتقدم وننتقل في النهاية إلى التفاوض على النص، حيث لا تزال المواقف متباينة بشأن بعض الركائز الرئيسية للإصلاح.

كما نرحب بإجراء حوار منظم بشأن النماذج المفاهيمية التي اقترحها الدول والمجموعات، ونتطلع إلى المشاركة فيه. أخيرا، في سياق مؤتمر القمة المعني بالمستقبل الذي سيُعقد في العام المقبل، نتطلع إلى تقديم إسهامنا في إصلاح مجلس الأمن في إطار المفاوضات الحكومية الدولية. ومن المهم أن تظل تلك العملية منفصلة ومختلفة عن عمليتي خطتنا المشتركة ومؤتمر القمة المعني بالمستقبل.

إن المفاوضات الحكومية الدولية عملية تقودها الدول الأعضاء وتدير زمامها بنفسها، كما إنها، كما اتفقنا جميعا، المحفل الوحيد الذي يمكن من خلاله المشاركة في إصلاح مجلس الأمن؛ ومن المهم أن يبقى الأمر كذلك. ونرحب بالتوصيات ونحن مستعدون للعمل لكي تسفر المفاوضات الحكومية الدولية عن مدخلات لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل. وينبغي عدم إنشاء عمليات موازية جديدة للتعجيل بإصلاح مجلس الأمن لأن ذلك لن يؤدي إلا إلى زيادة الارتباك ومنعنا من تحقيق هدفنا العام. وينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تتعامل مع عملية إصلاح مجلس الأمن بحسن نية وأن تبدي بعض المرونة. فجميعنا متحمسون لطلب شيء ما ولكن إذا أردنا حقا النجاح في هذا المسعى، ينبغي لنا أن نكون مستعدين للتنازل عن شيء ما في المقابل.

إن مواقف مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء بشأن كل مجموعة من مجموعات إصلاح مجلس الأمن واضحة ومعروفة، ومن باب الاختصار، لن أتطرق إليها اليوم. ومع ذلك، اسمحوا لي أن أذكر بأن المجموعة أصغت بعناية إلى الآخرين على مر السنين وأظهرنا مرونة وعدلنا موقفنا لمراعاة مواقف جميع المجموعات المتفاوضة؛ وسنستمر في التحلي بالمرونة. ونتوقع من المجموعات والبلدان الأخرى أن تبدي مرونة مماثلة. وينبغي لها أيضا أن تقدم تنازلات بشأن المجموعات الخمس.

واقتراحنا باستحداث مقاعد لفترة عضوية أطول ويمكن إعادة انتخاب شاغليها ينبع من فهمنا أن بعض الدول الأعضاء، بغض النظر عن حجمها، ترغب بصورة مشروعة في الإسهام بشكل أكبر في عمل مجلس الأمن ولديها الوسائل اللازمة للقيام بذلك. وفي الوقت نفسه، اقترحنا زيادة عدد المقاعد غير الدائمة المنتخبة لمدة سنتين لإدراكنا الحاجة الماسة إلى نظام أكثر إنصافا للتناوب في المجلس. بيد أننا نرفض إنشاء أعضاء دائمين جدد، لأننا نعتقد أن العضوية الدائمة – مع حق النقض أو من دونه – غير ديمقراطية. فلا ضمانات بتحقيق المساءلة بين الأعضاء الدائمين وعموم الأعضاء الذين يمثلون الجمعية العامة. والعضوية مدى الحياة لا تتفق مع مبادئ الديمقراطية والمساءلة والمساواة بين الدول الأعضاء.

وكما أكدنا مرارا وتكرارا، لا تطلب مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء أي شيء لفرادى أعضائها ولا نطمح إلى العضوية الدائمة، بل نعمل من أجل الصالح العام: إصلاح لصالح الجميع وإصلاح لمجلس الأمن يعود بالنفع على جميع الدول الأعضاء وعلى الأمم المتحدة نفسها. ونؤمن إيمانا راسخا بأن فكرتنا عن الإصلاح تخدم جميع الأعضاء. والجميع مستفيدون من مقترح المجموعة، فهو مقترح لا يترك أحدا خلف الركب ولا يستبعد أحدا وستُتاح للجميع إمكانية أفضل للوصول إلى المجلس. وحتى الآن، هناك ٥٩ دولة عضوا لم يسبق لها أن انضمت إلى عضوية مجلس الأمن، أي أقل بقليل من ثلث مجموع الأعضاء. وقد حان الوقت لتوفير وصول أفضل للجميع.

وفيما يتعلق بالمفاوضات الحكومية الدولية المقبلة، نؤكد انفتاحنا على المناقشة البناءة، مع مراعاة عدم وجود طرق إجرائية مختصرة. وهذا أحد الدروس الرئيسية المستفادة على مر السنين – إذ لا يمكن لعملية الإصلاح أن تنجح إلا إذا كانت مدعومة بأوسع قبول سياسي ممكن، بما يسفر عن تعديل للميثاق يحظى بموافقة الأغلبية المطلوبة وتصديقها، بما في ذلك الأعضاء الخمسة الدائمون.

أود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا أن جميع الدول الأعضاء هنا متساوية. وبالتالي، فإن اتباع نهج للإصلاح لا يخدم سوى القلة لا يمكن أن يشكل حلا لصالح مجمل الأعضاء. وتقف مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء على أهبة الاستعداد للتعاون معكم، السيد الرئيس، ومع الرئيسين المشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية وجميع الأعضاء من أجل دفع هذه العملية بجدية.

السيدة ليندرتسي (ألمانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم جزيل الشكر، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة. كما أود أن أهنئ الرئيسين المشاركين لعملية المفاوضات الحكومية الدولية المعاد تعيينهما حديثا.

يشرفني اليوم أن أتكلم باسم بلدان مجموعة الأربعة: البرازيل والهند واليابان وبلدي ألمانيا.

لا يمكن المبالغة في التأكيد على الحاجة الملحة إلى الإصلاح. فالتكوين الحالي لمجلس الأمن لا يعكس الحقائق الجيوسياسية المعاصرة. ويفتقر إلى التمثيل اللازم، بما في ذلك التمثيل الدائم لأفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وعلاوة على ذلك، فهو ليس فعالا في التصدي للتحديات التي نواجهها. وليس من المستغرب أن نشهد مرارا وتكرارا عجز مجلس الأمن عن الارتقاء إلى مستوى التوقعات في التصدي لبعض أخطر التهديدات للسلم والأمن الدوليين في الوقت المناسب وبطريقة فعالة.

وقد نما وعي الجميع بشأن هذه المسألة بشكل ملحوظ. فقد شدد أكثر من 80 ممثلا رفيع المستوى، خلال المناقشة العامة للجمعية العامة لهذا العام، على الضرورة الفورية لإصلاح مجلس الأمن. ولا تزال مناطق كثيرة ممثلة تمثيلا ناقصا بل وغير ممثلة، بما في ذلك أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ودعوا إلى إجراء إصلاح شامل للمجلس، بما في ذلك توسيع فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة على حد سواء. وذلك العنصر هو أيضا أحد الركائز الأساسية لمقترح مجموعة الأربعة للإصلاح.

ولم نحرز، للأسف، أي تقدم في دفع المفاوضات القائمة على النصوص في الدورات السابقة للمفاوضات الحكومية الدولية. ونعرب عن تقديرنا للجهود غير العادية التي يبذلها الرئيسان المشاركان الحاليان لجعل المفاوضات المذكورة أكثر شفافية وخضوعا للمساءلة، مثل إنشاء مستودع على الإنترنت وضمان بثها عبر الإنترنت. فيمكن لذلك أن ييسر التحرك في الاتجاه الصحيح، ولكنه لن يضمن في حد ذاته إحراز تقدم جوهري.

ولذلك، نحث بقوة جميع الدول الأعضاء على المشاركة الجادة والبناءة في الحوار المنظم بشأن مختلف النماذج، على النحو الذي اقترحه الرئيسان المشاركان. فذلك سيعمق فهمنا لمواقف بعضنا البعض ويساعد على تحديد الأرضية المشتركة أو القاسم المشترك الأكبر، الذي لا يمكننا معرفته بمجرد تكرار الموقف الثابت المعروف جيدا لكل دولة عضو. ويظل هدفنا هو بدء المفاوضات القائمة على النصوص في أقرب فرصة.

ويتوقف مستقبل الأمم المتحدة على قدرتنا على التكيف وبقائنا سديدين. وذلك يعني قدرة جهاز حاسم واحد على التعبير عن عالم اليوم. وأود أن أشدد على أن مؤتمر قمة المستقبل المقبل فرصة لتحقيق نتائج ملموسة بشأن مسألة إصلاح مجلس الأمن. فلنغتنم تلك الفرصة ونستخدم الدورة المقبلة من المفاوضات الحكومية الدولية لصياغة لغة دقيقة لإدراجها في ميثاق المستقبل.

إننا نواجه هذه الأيام انتشارا للأزمات التي تؤثر تأثيرا كبيرا على السلم والأمن الدوليين. ونحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى مجلس أمن تمثيلي يعمل بشكل جيد للوفاء بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، ومن مسؤوليتنا إحراز تقدم نحو تحقيق ذلك الهدف.

ولدينا ثقة تامة، السيد الرئيس، بقيادتكم المقتدرة وبتوجيهات رئيسينا المشاركين الخبيرين. فمعا، يمكننا أن نحرز تقدما ملموسا نحو مجلس أمن أكثر تمثيلا.

السيد مايس (لكسمبرغ) (*تكلم بالفرنسية*): أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة السنوية.

ويشرفني أن أتكلم باسم البلدان الأعضاء في اتحاد بنلوكس: بلجيكا ومملكة هولندا وبلدي لكسمبرغ.

في البداية، نعرب عن امتناننا للرئيسين المشاركين لعملية المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن – السفير ألكسندر مارشيك، ممثل النمسا، والسفير طارق البناي، ممثل دولة الكويت، على قيادتهما المقتدرة خلال الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة وعلى جهودهما المتضافرة لبث حياة جديدة في المفاوضات الموضوعية والعملية نفسها. حقا إنهما نجحا في ضخ طاقة جديدة وتعزيز الشفافية والمساءلة في المفاوضات الحكومية الدولية.

ولذلك، فإننا نرحب ترحيبا حارا بإعادة تعيين السفيرين رئيسين مشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية لهذه الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة. ونتطلع إلى مواصلة العمل معهما لدفع إصلاح مجلس الأمن إلى الأمام ودعم اقتراحهما بشأن العناصر الثلاثة المبينة في رسالتهما المؤرخة 2 حزيران/يونيه 2023 كخطوة نحو المفاوضات القائمة على النصوص في أقرب وقت ممكن. لقد أثبتت المفاوضات الحكومية الدولية أنها واحدة من أصعب العمليات وأكثرها تعقيدا والأبطأ في الأمم المتحدة – وربما حتى في تاريخ الأمم المتحدة. بيد أن هذا لا يعني أننا لا نستطيع أن نحرز تقدما نحو إصلاح ذي معنى. أجل، يجب علينا بل وبوسعنا أن نفعل ما هو أفضل.

وتأتي هذه المناقشة في وقت حرج يتجه فيه العالم مرة أخرى نحو الأمم المتحدة ومجلس الأمن لاتخاذ إجراء عاجل. إن إصلاح مجلس الأمن، على خلفية العدد المتزايد من النزاعات والتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان في جميع أنحاء العالم والنزاع المهلك والمدمر في غزة وإسرائيل والعدوان المستمر من جانب عضو دائم في مجلس الأمن – روسيا – على أوكرانيا، أمر محوري، الآن أكثر من أي وقت مضى، لحماية مصداقية الأمم المتحدة ومصداقية مجلس الأمن، بصفة خاصة. ومن الضروري أن نعمل جميعا معا بحسن نية لإصلاح مجلس الأمن بغية تعزيز تمثيله وفعاليته وشرعيته ومصداقيته.

فمن الواضح أنه يجب أن يكون مجلس الأمن أكثر تمثيلا لعالم اليوم. وتؤيد بلدان بنيلوكس الدعوة إلى زيادة تمثيل البلدان النامية والدول الأعضاء الصغيرة والمتوسطة الحجم، بما فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية، في مجلس الأمن. ونسلم كذلك بالتطلعات المشروعة للبلدان الأفريقية إلى وجود أكبر في مجلس الأمن ونؤيدها. وكما جاء في موجز السياسات الذي قدمه الأمين العام بعنوان "خطة جديدة للسلام":

> "ثمة حاجة ملحة إلى أن يكون مجلس الأمن أكثر تجسيدا للحقائق الجيوسياسية الراهنة ولإسهامات أجزاء مختلفة من العالم في السلام العالمي". (A/77/CRP.1/Add.8، الفقرة 80)

إن مسألة حق النقض هي إحدى المسائل الرئيسية في إصلاح مجلس الأمن، وقد عادت إلى الظهور فيما يتعلق بالحالة في قطاع غزة وإسرائيل. ويتطلب تصعيد الصراع وخطورة الحالة الإنسانية إجراء عاجلا من مجلس الأمن. ونرحب باتخاذ القرار 2712 (2023) بالأمس، الذي يبين أن المجلس قادر على العمل عندما يبذل أعضاء المجلس ككل جهدا متضافرا. كما نشيد بالإسهام الأساسي للأعضاء المنتخبين في تلك النتيجة. غير أننا نظل نشعر بأسف بالغ لأن استخدام حق النقض منع مجلس الأمن لفترة طويلة جدا من الاضطلاع بمسؤوليته الرئيسية – صون السلم والأمن الدوليين – بفعالية.

وبلدان بنيلوكس من بين عدد كبير ومتزايد من الدول الأعضاء التي تؤيد الحد من استخدام حق النقض. وبصفة خاصة، نؤيد بقوة الإعلان السياسي بشأن تعليق حق النقض في حالات الفظائع الجماعية، الذي قدمته فرنسا والمكسيك، وكذلك مدونة قواعد السلوك المتعلقة بإجراءات مجلس الأمن ضد الإبادة الجماعية أو الجرائم ضد الإنسانية أو جرائم الحرب، التي وضعتها مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية. ونحث جميع الدول الأعضاء على الانضمام إلى تينك المبادرتين الهامتين.

رابعاً، نرى أن الجمعية العامة تتحمل مسؤولية سياسية عن معالجة الحالات التي يؤدي فيها استخدام حق النقض إلى شلل في عملية صنع القرار في مجلس الأمن. فيجب مساءلة أي عضو دائم يستخدم حق النقض. ولهذا السبب أيدنا القرار 262/76 الذي بادرت به ليختنشتاين والمعنون "تكليف دائم بعقد مناقشة للجمعية العامة عندما يُستخدم حق النقض في مجلس الأمن." لقد أحدثت مبادرة حق النقض تغييرا جديرا بالترحيب في العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة.

وتؤيد بلدان بنيلوكس عملية تنشيط الجمعية العامة. وكما جاء في موجز الأمين العام للسياسات بشأن الخطة الجديدة للسلام:

"الجمعية العامة لها دور حاسم ينبغي لها أن تؤديه، استنادا إلى مشروعيتها القوية وعضويتها العالمية، من أجل التصدي لطائفة من التحديات الماثلة أمام السلام والأمن وممارسة سلطاتها بموجب المواد من 10 إلى 14 من الميثاق". (المرجع نفسه، الفقرة 82)

وفيما يتعلق بالمفاوضات الحكومية الدولية المقبلة، تعتقد بلدان بنيلوكس أن إحراز تقدم ممكن وضروري وفي متناول أيدينا. وقد رحبنا ترحيبا كبيرا بورقة عناصر الرئيسين المشاركين المنقحة بشأن أوجه التقارب والاختلاف بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة في الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة، التي وزعت لأول مرة في 26 نيسان/أبريل وعممت صيغتها النهائية في 2 حزيران/يونيه من هذا العام. ونعتقد أن هذه الوثيقة تكشف عن اتفاق متزايد على مبادئ إصلاح مجلس الأمن. فهناك المزيد من العناصر التي توحدنا بدلا من أن تفرقنا. ومجال التلاقي بالأحرى واسع، وقد وضحت نقاط الاختلاف بإسهاب. ونرى أن الطريق إلى الأمام في هذه العملية هو البدء أخيرا في مفاوضات تستند إلى النصوص. وكما هو الحال في جميع عمليات التفاوض الأخرى للأمم المتحدة، فإن النص هو الأساس الضروري لمفاوضات موضوعية حقا. وقبل انعقاد مؤتمر قمة المستقبل في العام المقبل، الذي يتوقع أن يسفر عن ميثاق للمستقبل، بما في ذلك فصول عن السلم والأمن الدوليين وتحول الحكم العالمي، من المهم إحراز تقدم ملموس في الإصلاح الشامل لمجلس الأمن.

وهناك قدر كبير على المحك فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، ويتوقع العالم بحق من الأمم المتحدة ومجلس الأمن الوفاء بولايتهما بصون السلم والأمن الدوليين. ويمكن للجمعية أن تعول على الالتزام الحازم والبناء لبلدان بنيلوكس بالمساعدة على جعل مجلس الأمن أكثر شمولا وشفافية وتمثيلا وخضوعا للمساءلة وشرعية وفعالية. ذلك ما نعتمد عليه، ونحن بحاجة إليه الآن.

السيدة رامبالي (سانت لوسيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة.

ويشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الـ 14 الأعضاء في الجماعة الكاريبية.

أود أن أبدأ بالإعراب عن تقدير الجماعة الكاريبية للرئيسين المشاركين لعملية المفاوضات الحكومية الدولية خلال الدورة السابعة والسبعين، زميلي الممثل الدائم للنمسا والممثل الدائم لدولة الكويت. إن الجماعة الكاريبية تشيد بقيادتهما الممتازة للمفاوضات الحكومية الدولية خلال الدورة السابقة وتهنئهما على إعادة تعيينهما رئيسين مشاركين للعملية خلال هذه الدورة. ويمكنهما أن يعولا على دعمنا الكامل والبناء.

إن عالمنا يواجه العديد من التحديات الصعبة التي تتطلب استجابات قوية من الأمم المتحدة إذا أردنا أن نكون صادقين في التزام ميثاق الأمم المتحدة بإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. والمنظمة الصالحة للغرض أمر حاسم لتحقيق تلك الغاية، ومن الحيوي أن تتشكل أجهزتها بطريقة تخدم مصالح شعوب العالم على أفضل وجه. وفي ذلك السياق، تظل الجماعة الكاريبية تؤيد تأييدا تاما الحاجة إلى إصلاح عاجل لمجلس الأمن، من بين أمور أخرى لزيادة استجابته وطابعه التمثيلي. ونشدد على الدور الذي لا غنى عنه للمفاوضات الحكومية الدولية في النهوض بذلك الهدف، وسنواصل الاضطلاع بدور بناء لضمان إحراز تقدم.

وقد أحاطت الجماعة الكاريبية علما بمختلف المواقف والمقترحات بشأن المسائل الرئيسية الخمس للإصلاح، وتشدد على أهمية المشاركة المستمرة والنشطة بغية إيجاد مزيد من التقارب. ويجب أن يكون هدفنا التوصل إلى حل يمكن أن يحظى بأوسع قبول سياسي ممكن من الدول الأعضاء. وتواصل الجماعة الكاريبية النهوض بالاقتراح الداعي إلى تخصيص مقعد للدول الجزرية الصغيرة النامية، ويسرنا أن نلاحظ التأييد الكبير والمتزايد لإنشاء هذا المقعد.

كما تحيط الجماعة الكاريبية علما بمختلف المواقف بشأن العناصر الإجرائية لعملية الإصلاح. ونشدد على ضرورة مواصلة المشاركة في تلك المواقف حتى يمكن تحقيق إصلاح حقيقي. وتلاحظ الجماعة الكاريبية مع التقدير أن الجزء الأول من كل اجتماع من اجتماعات المفاوضات الحكومية الدولية يبث الآن على شبكة الإنترنت، وأن هناك الآن موقعا محددا على شبكة الإنترنت يمكن الوصول إليه من خلال البث الشبكي وبيانات الدول الأعضاء وغيرها من الوثائق. فذلك التطور يبعث بإشارة إيجابية إلى المجتمع الدولي بشأن التزامنا بجعل عملية المفاوضات الحكومية الدولية شفافة ويمكن الوصول إليها قدر الإمكان. وترحب الجماعة الكاريبية أيضا بالجهود الرامية إلى توسيع نطاق المناقشات بشأن إصلاح مجلس الأمن لحشد آراء أصحاب المصلحة الآخرين من خلال محادثات تاكسيل. وتأمل الجماعة الكاريبية أن تواصل الدول الأعضاء البناء على تلك المكاسب خلال الدورة الثامنة والسبعين، وستعمل المنطقة دون الإقليمية عن كثب مع بقية الدول الأعضاء لتحقيق تلك الغاية.

وترحب الجماعة الكاريبية بالتقدم المحرز بشأن ورقة عناصر الرئيسين المشاركين المنقحة بشأن أوجه التقارب والاختلاف بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة.

وترى الجماعة الكاريبية أن مسألة إصلاح مجلس الأمن ينبغي أن تدرج في ميثاق المستقبل. وتعتقد الجماعة الكاريبية أنه إذا أمكن للوثيقة الختامية لمؤتمر قمة المستقبل أن تعكس تطلعات الدول الأعضاء إلى النهوض بإصلاح مجلس الأمن فإن ذلك سيبعث بإشارة إيجابية جدا. ويتماشى ذلك الاقتراح مع الغاية 16-6 من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي تركز على إنشاء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشفافة على جميع المستويات بحلول عام 2030.

وتعيد الجماعة الكاريبية تأكيد دعمها الكامل لإصلاح مجلس الأمن والتزامها به كجزء من الهدف الأوسع المتمثل في إصلاح الأمم المتحدة حتى تخدم مصالح شعوب العالم على نحو أفضل.

السيد لاورسن (الدانمرك) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي: أيسلندا والسويد وفنلندا والنرويج وبلدي الدانمرك.

أود أن أبدأ بالإعراب عن خالص تقديرنا للرئيسين المشاركين، السفيرين مارشيك والباني، وفريقيهما المتفانيين على جهودهم الاستباقية والابتكارية نحو إصلاح مجلس الأمن خلال الدورة السابقة. لقد وضعوا التزامنا المشترك في الإعلان المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة موضع التنفيذ حقا ببث حياة جديدة في إصلاح المجلس. كما نشكركم، السيد الرئيس، على قراركم الحكيم بإعادة تعيين الرئيسين المشاركين لهذه الدورة. ونعرب عن تقديرنا لعقدكم مناقشتنا اليوم، ونأمل أن تكون هذه الجلسة العامة منبرا مفيدا لإطار المفاوضات الحكومية الدولية لكي يدلف فورا إلى عمله الموضوعي. وفي ذلك الصدد، نرحب بقوة بالمؤشرات التي قدمها الرئيسان المشاركان في رسالتهما إلى الرئيس السابق للجمعية العامة، المؤرخة 2 حزيران/يونيه 2023، بشأن ثلاثة عناصر لعملنا خلال الدورة الثامنة والسبعين.

الأول هو التركيز على تعزيز وبناء نقاط التقارب. وذلك حقا لب عملنا. ويجب علينا أن نستفيد من ورقة العناصر، التي استكملت بإخلاص خلال الدورة السابقة، ويجب علينا أن نواصل العمل معا من أجل التوصل إلى أوسع اتفاق سياسي ممكن حول أوجه تقاربنا إذ نواصل تضييق نطاق خلافاتنا. وسنواصل الاعتماد، بقيامنا بذلك، على مرونة الدول الأعضاء وإبداعها واستعدادها للتوصل إلى حلول

توفيقية من أجل تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في أن يكون مجلس الأمن أكثر شمولا وشفافية وخضوعا للمساءلة، وفي نهاية المطاف، أكثر فعالية.

والثاني هو اتباع النهج المقترح لإجراء حوار منظم بشأن النماذج التي تقترحها الدول والمجموعات. ونوافق على أن ذلك يمكن أن يكون طريقة جيدة لتنظيم عملنا في هذه الدورة. وعلى الرغم من أنه ليس لدى بلدان الشمال الأوروبي نموذج شمال أوروبي على ذلك النحو لتقديمه، لدينا أولويات وتفضيلات واضحة. ونتطلع بشدة إلى المشاركة بطريقة تفاعلية في تفاصيل جميع النماذج، سواء مع النماذج التي نتفق معها بشكل عام أو تلك التي لا نتفق معها بذات القدر، بهدف توضيح التفاصيل وربما إيجاد أرضية مشتركة جديدة.

والثالث هو ضمان مساهمة مؤتمر قمة المستقبل في الإصلاحات. ونحن بلدان الشمال الأوروبي نعتبر مؤتمر قمة المستقبل الذي سيعقد في العام القادم معلما هاما ونقطة انعطاف مناسبة للدول الأعضاء لإعادة تأكيد التزامنا المشترك لا بميثاق الأمم المتحدة وإصلاح مجلس الأمن فحسب، بل كذلك بتقديم توصيات مشتركة ملموسة. ونرحب بعمل المجلس الاستشاري الرفيع المستوى للأمين العام المعني بتعددية الأطراف الفعالة وخطته الجديدة للسلام بوصفهما مدخلين قيمين في تلك المناقشات. ونتفق مع الرئيسين المشاركين على أن من المنطقي أن يتم ذلك العمل في المفاوضات الحكومية الدولية لتفادي أي ازدواجية في عملنا وزيادة الضغط على قدرة الوفود الصغيرة. ونتطلع بشدة إلى سماع المزيد من الرئيسين المشاركين عن كيفية المضي بذلك قدما.

ونحن كذلك متفائلون بشأن حقيقة أن العديد من الابتكارات الممتازة استمرت في إثراء مناقشاتنا الموضوعية خلال الدورة السابقة، بما في ذلك البث الشبكي لمناقشات المفاوضات الحكومية الدولية ومستودع مواقف الدول الأعضاء ووثائق الإصلاح وأشكال المناقشة المختلفة، بما في ذلك مع المجتمع المدني، ولا سيما مبادرة الرئيسين المشاركين لتشاطر توصيات الدول الأعضاء المتعلقة بإصلاحات أساليب العمل لمجلس الأمن الحالي مع رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى التابع للمجلس. وذلك أمر قيم لتعزيز كفاءة المجلس وفعاليته وخضوعه للمساءلة، سواء الآن أو في شكله بعد أن يتم إصلاحه. ونأمل أن يستمر ذلك الحوار المنتظم.

وكل ذلك يعني أننا نتطلع بشدة إلى مواصلة المشاركة في هذه المناقشات الحيوية بشأن إصلاح مجلس الأمن خلال هذه الدورة. ولن تصر بلدان الشمال الأوروبي على عملية محددة. فالشيء الأهم هو أن نصل إلى نتيجة ملموسة وذات مغزى. ولا يمكننا أن نفعل ذلك إلا عندما تتعامل الدول الأعضاء مع بعضها البعض ومع الرؤساء المشاركين، وأجل، مع جميع مناقشاتنا بمرونة وانفتاح وثقة. وهذه المسألة ببساطة أهم وأكثر إلحاحا من أن لا يتم القيام بها. ولكي يتمتع المجتمع الدولي بالشرعية المطلوبة للتصدي للتحديات العالمية المتزايدة اليوم، فإنه يحتاج إلى مجلس أكثر شفافية وفعالية وتمثيلا وخضوعا للمساءلة. ويمكنكم، سيدي الرئيس، والرئيسان المشاركان، أن تعولوا على الدعم الكامل من بلدان الشمال الأوروبي تحقيقا لتلك الغاية.

السيد كبوكومو (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي.

نشيد بكم، السيد الرئيس، على عقد مناقشة اليوم ونرحب بملاحظاتكم الهامة صباح هذا اليوم. ونود أن نعيد تأكيد التزامنا بإحراز تقدم بشأن المسألة الحاسمة المتمثلة في إصلاح مجلس الأمن، مع الإشارة إلى ضرورة القيام بذلك الآن. وأود أن أشيد بكم، بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية على إعادة تعيين السيد طارق البناي، الممثل الدائم لدولة الكويت، والسيد ألكسندر مارشيك، الممثل الدائم للنمسا، رئيسين مشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية. ونرحب ترحيبا حارا بالرئيسين المشاركين المعاد تعيينهما ونؤكد لهما دعمنا المستمر في البناء على التقدم الذي أحرز حتى الآن في عملية الإصلاح. وبقيادتكم، سيدي الرئيس، وقيادة الرئيسين المشاركين، نتطلع إلى العمل مع جميع الدول الأعضاء لتحقيق أوسع توافق ممكن في الآراء بشأن إصلاح المجلس، لا سيما في وقت يتعين فيه على المجلس أن يضطلع بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين.

تظل أفريقيا مقتنعة بالحاجة إلى إصلاح شامل لمنظومة الأمم المتحدة يسهم إسهاما كبيرا في دعم مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه ومثله العليا، من أجل عالم أكثر عدلا يقوم على العالمية والحياد والتوازن الإقليمي. وفي ذلك الصدد، لا نزال مخلصين وملتزمين بالمقرر 557/62 وقرارات الجمعية العامة الأخرى ذات الصلة الرامية إلى إجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن، بشأن جميع المجموعات الخمس، بالنظر إلى ترابطها.

وقد كرر فخامة السيد يوليوس مادا بيو، رئيس جمهورية سيراليون ومنسق لجنة الاتحاد الأفريقي المؤلفة من عشرة رؤساء دول وحكومات بشأن إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، مطالب أفريقيا خلال المناقشة العامة الرفيعة المستوى التي اختتمت لتوها في أيلول/سبتمبر (انظر A/78/PV.7). فأشار إلى الظلم الناجم عن عدم تمثيل أفريقيا وتمثيلها تمثيلا ناقصا في فئتي المجلس الدائمة وغير الدائمة، وشدد على الحاجة الملحة إلى رفع هذا الظلم التاريخي الذي استمر على القارة الأفريقية. وتظل أفريقيا القارة الرئيسية الوحيدة التي ليس لها تمثيل في فئة العضوية الدائمة وهي ممثلة تمثيلا ناقصا في فئة الأعضاء غير الدائمين. فالمجموعة الإقليمية التي تضم أكبر عدد من الدول الأعضاء وأكثر من 1.4 بليون نسمة غير ممثلة تمثيلا عادلا في المجلس.

ومطالبة أفريقيا بمقعدين دائمين، مع جميع حقوق وامتيازات الأعضاء الحاليين، بما في ذلك حق النقض، إذا تم الاحتفاظ به، ومقعدين إضافيين غير دائمين، مسألة عدالة عامة. وإنها لمسألة عدالة عامة بنفس القدر أن يكون لنا رأي على قدم المساواة في صنع القرار بشأن مسائل السلم والأمن الدوليين، ولا سيما المسائل التي تؤثر على المنطقة الأفريقية. ويجب علينا الآن أن نبرهن على التزامنا المتجدد بإصلاح مجلس الأمن وأن نتصدى للظلم والاختلال اللذين طال أمدهما في التشكيل الحالي للمجلس من دون مزيد من التأخير.

فالموقف الأفريقي الموحد، على النحو المبين في توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت، معترف به على نطاق واسع في الجمعية العامة. ومن الواضح أن دعوتنا إلى الاستجابة الفورية للطلب الأفريقي بالتمثيل العادل في مجلس الأمن لا تزال تحظى بتأييد واسع من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وبصفة خاصة، أوضح الرئيسان المشاركان في النسخة الحالية لورقة عناصر الرئيسين المشاركين المنقحة المؤرخة 2 حزيران/يونيه 2023 والتي تشاطرها رئيس الجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين، ما يلي:

”وثمة اعتراف أوسع من جانب الدول الأعضاء بالتطلعات المشروعة للبلدان الأفريقية إلى الاضطلاع بدورها المستحق على المسرح العالمي ودعم أوسع لها، بما في ذلك من خلال زيادة وجودها في مجلس الأمن، على النحو المبين في توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت اللذين اعتمدهما الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠٠٥. وينظر إلى تدارك الظلم التاريخي عن أفريقيا على أنه أولوية، وشددت عدة وفود على ضرورة معاملة أفريقيا كحالة خاصة“.

ويزيد ذلك التطور تعزيز مصداقية وجدوى الموقف الأفريقي الموحد بشأن إصلاح مجلس الأمن. وسنواصل البناء على ذلك التقارب العام إلى درجة تحقيق إصلاح يعترف بأفريقيا ويعطيها مكانها الصحيح في تعددية الأطراف، وبصفة خاصة في مجلس الأمن.

واعترافا بالمكاسب التي تحققت خلال الدورة السابقة، بما في ذلك إدخال بث شبكي للجزء الأول من كل اجتماع من اجتماعات المفاوضات الحكومية الدولية وإنشاء المستودع، تشير المجموعة الأفريقية إلى أن التباين لا يزال قائما في مواقف الدول الأعضاء وجماعات المصالح بشأن نماذج الإصلاح. وهناك أيضا خلافات بشأن المسائل الإجرائية، مما يشكل تحديا للتقدم العام وبناء توافق آراء بشأن جميع مجموعات المفاوضات الحكومية الدولية الخمس.

ومن الناحية الموضوعية، تنوه المجموعة الأفريقية إلى أن مواقف ومقترحات الدول الأعضاء لم تنعكس جميعها في ورقة عناصر الرئيسين المشاركين. وبناء على ذلك، ما زلنا نعتبر الوثيقة الإطارية لعام 2015 الوثيقة المرجعية الرئيسية للمفاوضات الحكومية الدولية،

لأنها تلخص مواقف ومقترحات ما يقرب من 120 دولة عضوا في الأمم المتحدة، بما في ذلك الموقف الأفريقي المشترك.

ولذلك، سنواصل الدعوة إلى أن يتشاور الرئيسان المشاركان مع الدول الأعضاء التي لم تملأ الوثيقة الإطارية أو تعرب عن تحفظات بشأنها لإعادة النظر في موقفها بغية إحراز تقدم كبير في عملية المفاوضات الحكومية الدولية، حيث أن لدينا الآن مستودعا. وسيكون ذلك بدوره وثيقة إطارية 2.0 ستمكن المفاوضات الحكومية الدولية من الحصول على وثيقة مدفوعة بالدول الأعضاء حقا وتكون مقبولة لجميع الدول الأعضاء وجماعات المصالح.

وتحقيقا للرؤية الواضحة لقادتنا في مؤتمر القمة العالمي لعام 2005، نعيد التأكيد على أننا سنواصل العمل بشكل بناء مع الدول الأعضاء وجماعات المصالح في عملية مفتوحة وشفافة وشاملة مدفوعة بالأعضاء بغية إحراز تقدم يؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق هدف جعل مجلس الأمن أوسع تمثيلا وديمقراطية وفعالية وشفافية. وذلك سيعزز شرعية قرارات المجلس ويجعلها ملائمة للغرض. ولذلك، نحث الرئيسين المشاركين، بوصفهما ضامنين للعملية، على استخدام مساعيهما الحميدة مرة أخرى لمناشدة الدول الأعضاء أن تتبنى العملية بالمشاركة النشطة بطريقة صريحة وبناءة لكي نصلح مجلس الأمن.

وختاما، أود أن أكرر التأكيد على أن أفريقيا ستواصل الدعوة إلى إصلاح ذي مغزى يجعل مجلس الأمن أوثق صلة وأكثر استجابة للتحديات العالمية الراهنة والناشئة، فضلا عن تعزيز المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة والوفاء بولايته المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين. ونظل منفتحين على العمل مع جميع الدول الأعضاء في حشد الدعم للموقف الأفريقي المشترك.

السيدة تشان فالفيردي (كوستاريكا) (*تكلمت بالإسبانية*): هناك كلمة يتردد صداها في الجمعية العامة ولكنها كثيرا ما تلقى آذانا صماء. إنها كلمة تمثل، بالنسبة للبعض، تحديا لقوتهم المترسخة، بينما تعني بالنسبة للكثيرين غيرهم دعوة إلى التغيير والعمل والتقدم. تلك الكلمة هي "الإصلاح".

إن تاريخ مجلس الأمن موبوء بأوجه عدم مساواة ومصالح ذاتية تلقي بظلالها على مهمته الأساسية. والحل لذلك المأزق واضح: تعاون أكبر من خلال تمثيل أكبر. إنه أمر واضح، لكننا نعلم إنه ليس بسيطا. وقد أظهر الأعضاء الـ 10 المنتخبون، من خلال تاريخهم التعاوني، قيمتهم الهائلة في تعزيز نظامنا للأمن الجماعي. وما يجب أن نفعله الآن هو تسخير القوة الجماعية للأعضاء المنتخبين لإدخال الإصلاحات التي نحتاج إليها على وجه الاستعجال.

إن مسألة إصلاح مجلس الأمن مسألة ملحة. فقد تغير الكثير منذ أن انتقل المجلس من 11 إلى 15 عضوا في عام 1965. ولكن ظل الأعضاء المنتخبون يظهرون باستمرار، منذ ذلك الحين، قدرتهم على قيادة التغيير داخل المجلس، وغالبا في مواجهة الركود. ويفترض أن جميع أعضاء مجلس الأمن يتصرفون باسم جميع أعضاء المنظمة، ولكن من الناحية العملية تقع وظيفة التمثيل هذه عادة على عاتق الأعضاء المنتخبين. ووضعهم كممثلين منتخبين يجعلهم أكثر خضوعا للمساءلة أمام الجمعية العامة وغيرها من أجهزة المنظمة.

إن وجود الأعضاء المنتخبين يجلب نهجا جديدة للمسائل ذات الأهمية الحاسمة للسلم والأمن الدوليين، ويسترعي الانتباه إلى مختلف المسائل ويعزز الحوار، حتى عندما يتردد الأعضاء الدائمون أو يواجهون قيودا سياسية. إنهم يرفضون التزام الصمت عندما تغض الدول القوية الطرف. وفي أغلب الأحيان، عندما يشع مجلس الأمن كمنارة تذكر العالم بالوعود التأسيسية للأمم المتحدة – أي صون السلم والأمن وتعزيز التنمية والنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها – يكون ذلك بفضل عمل أعضائه المنتخبين.

فتونس لم تدعنا ننسى أولئك الذين احتاجوا إلى المساعدة عندما ضربت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) لأول مرة. فردا على أولئك الذين لم يكونوا يعتقدون في البداية بأنه ينبغي اعتبار الجائحة مسألة أمنية، عملت تونس مع الأعضاء المنتخبين الآخرين لصياغة نص يناقش الآثار المحتملة لكوفيد-19. وفي نهاية المطاف، أصبحت تونس شريكة في الصياغة مع فرنسا، وتوصلت بعد مفاوضات مضنية

إلى مشروع قرار شدد على قدرة الجائحة على إحداث اضطرابات والحاجة إلى تقديم المساعدة الإنسانية (قرار مجلس الأمن 2532 (2020)).

ولم تدعنا مالطة ننسى الأشخاص الأكثر عرضة لارتفاع مستوى سطح البحر. وقد يسرت مالطة، بعقدها مناقشة مفتوحة في وقت سابق من هذا العام (انظر S/PV.9260)، نقاشاً حاسماً بشأن الآثار غير المتناسبة لارتفاع مستوى سطح البحر. واجتمع الخبراء والممثلون لمناقشة التهديدات التي تتعرض لها المجتمعات الساحلية والدول الجزرية، واحتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية، وحقيقة أن ارتفاع مستوى سطح البحر لن يؤدي إلا إلى مضاعفة التهديدات القائمة التي يشكلها انعدام الأمن الناجم عن نقص الموارد. وكجزء من الحوار الأوسع نطاقاً بشأن تغير المناخ، استخدمت مالطة مركزها كعضو منتخب لإثارة قضية محددة كان من الممكن تجاهلها لولا ذلك.

ولم تدعنا إستونيا ننسى أهمية الأمن السيبراني. وفي أيار/مايو 2020، استضافت إستونيا، بصفتها رئيسة لمجلس الأمن، حدثاً رفيع المستوى لفت الانتباه على المستوى الدولي لتسليط الضوء على الدور الحاسم الذي يؤديه القانون الدولي في أمن الفضاء السيبراني. وأضاف نهج إستونيا الابتكاري، الذي يشهد على الإسهامات الهامة التي قدمها أعضاء مجلس الأمن المنتخبون، منظورات جديدة ونهجاً خلاقة للنقاشات العالمية. تؤكد تلك التجربة الإمكانات الدينامية للأعضاء المنتخبين وتعزز أهمية اتباع نهج أكثر شمولاً واستباقية للتصدي لتحديات اليوم المتعددة الأوجه.

ولم تدعنا أستراليا ولكسمبرغ ننسى المدنيين الأبرياء في سورية. فقد كان قرار مجلس الأمن 2165 (2014)، ولا يزال، إنجازاً كبيراً من حيث قدرة النظام الدولي على توفير المعونة الإنسانية لمن هم في أمس الحاجة إليها. وعملت تلك البلدان، التي أحبطها تقاعس المجلس، بدأب للتمكين من إيصال المعونة إلى المنطقة. وبعد خمسة أسابيع من المفاوضات المكثفة بين الأطراف المعنية والأعضاء الدائمين في المجلس، وتأييد الأردن في نهاية المطاف، تم اتخاذ قرار من شأنه أن يمكّن من إيصال المساعدات الإنسانية الدولية إلى شمال سورية لمدة 180 يوماً عبر أربعة معابر حدودية. وقد اتخذ المجلس ذلك القرار الرائد بالإجماع.

ولم تدعنا أيرلندا والنيجر ننسى كوكبنا عندما قدمتا معاً مشروع قرار مجلس الأمن S/2021/990، الذي سعى إلى إضفاء الشرعية على الصلة الحاسمة بين تغير المناخ والنزاع على المسرح العالمي. وعلى الرغم من المفاوضات المضنية، فقد نجحا بشكل مثير للإعجاب في طرحه للتصويت، وحال استخدام واحد لحق النقض دون اعتماده. إلا أن هذا الجهد يؤكد قدرة الأعضاء المنتخبين على الاتحاد والابتكار. وهم يكونون في المقدمة لإظهار إمكانية التصدي للتحديات الملحة القائمة على التعاون الدولي. وعلى الرغم من أن مشروع القرار هذا لم يعتمد، فإنه يعطي الأمل في مستقبل تعاوني في تشكيل عالم أكثر استدامة للجميع.

ولن يدعنا الأعضاء المنتخبون أبداً ننسى حماية المدنيين؛ وأولئك الذين نزحوا في منطقة الساحل؛ والفقر والعنف في هايتي؛ والنساء والفتيات في أفغانستان؛ وغيرها من الأسماء والوجوه التي لا تعد ولا تحصى والتي تتطلب منا العمل الآن. إن العمل يتطلب التمكين، وتوسيع مجلس الأمن بزيادة عدد أعضائه المنتخبين سيمكّن الدول الصغيرة من العمل معاً، وإثارة القضايا المتعلقة بالتهديدات التي تتعرض لها بلداننا ومناطقنا، وتسليط الضوء على المخاطر التي تتجاهلها الدول الكبيرة التي أعماها حرصها على الفوز بألعابها التي محصلتها صفر. ويمكن – بل يجب – السعي إلى إدخال تحسينات من خلال أساليب عمل أفضل، ولا سيما بالحد من حق النقض، الذي يشمل إضفاء الطابع الديمقراطي على نظام صياغة مشاريع القرارات لتقليل التأثير غير المتناسب للأعضاء الدائمين وتحسين استيعاب الجميع والتعاون والتواصل بين مجلس الأمن والعضوية الأوسع للأمم المتحدة.

ومع ذلك، يجب أن يكون اتخاذ إجراءات ذات مغزى أمراً أساسياً لإصلاح مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، لم يعد من الممكن اعتبار التوسع العادل تفكيراً قائماً على التمني. ويجب ألا تظل مناقشته مسبوقة بـ "إذا" الافتراضية. إن التقاعس عن العمل كلف ولا يزال

يكلف الأرواح. ويجب أن تبدأ زيادة عدد الأعضاء المنتخبين بكلمة "حين"، وذلك الـ "حين" هو الآن. وقد يظن البعض أن توسيع مجموعة الأعضاء المنتخبين سيكون ممارسة عبثية إلى أن ينتفي أي تمييز بين الأعضاء الخمسة الدائمين غير المنتخبين وتلك المجموعة. وهي لن تكون كذلك. وما على المرء إلا أن ينظر إلى سجل الإنجازات ليدرك أن ثمن ممارسة امتيازاته يزداد، حيث أن هناك وعياً عالمياً أكبر بأثر تقاعس المجلس. وبوجود عدد أكبر من الأعضاء المنتخبين، ستكون شعوب العالم ممثلة تمثيلاً أفضل في المحفل الذي تصاغ فيه القرارات المتعلقة بالسلام والأمن لأجلها، وسيزداد تشجيع الأعضاء الدائمين على التوصل إلى اتفاقات تأخذ في الحسبان آراء الذين أثبتوا أنهم يتمتعون بالتمكين ويمكنهم تمكين غيرهم.

السيد تشينداوونغسي (تايلند) (*تكلم بالإنكليزية*): يواجه المجتمع الدولي اليوم تحديات غير مسبوقة لا يمكن لأي بلد أن يتجنبها. ومما يؤسف له أن التوترات الجيوسياسية المتصاعدة في الساحة الاستراتيجية العالمية زادت من تقويض قدرتنا على العمل معاً في وحدة لصون السلام والأمن الدوليين. كما أعاقت تقدمنا نحو تعزيز الأمن البشري والتنمية المستدامة. إن مجلس الأمن مكلف بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. ولكن اللجوء المتزايد إلى الدورات الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة والتكليف بموجب القرار 262/76 يمثل اتجاهاً مؤسفاً، وهو أن الاستقطاب جعل المجلس أقل قدرة على اتخاذ إجراء حاسم عند الحاجة. لذلك نرحّب بما اتخذه مجلس الأمن أمس للمساعدة في إنقاذ الأرواح في الشرق الأوسط ونأمل أن يتبع ذلك اتخاذ مزيد من الإجراءات. فلنأمل أن يكون اتفاق المجلس هو القاعدة وليس الاستثناء. إن تعزيز الثقة في تعددية الأطراف واستعادتها، وفي صميمها الأمم المتحدة، ضروري أكثر من أي وقت مضى. ومن شأن إصلاح مجلس الأمن أن يسهم في هذه العملية.

وأود أن أشكر الممثلين الدائمين للنمسا والكويت، زميلينا السيد ألكسندر مارشيك والسيد طارق البنّاي، الرئيسين المشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن، على قيادتهما المقتدرة ومبادراتهما للمضي قدماً بعملية المفاوضات الحكومية الدولية في الجمعية العامة خلال دورتها السابعة والسبعين. ونتطلع إلى المضي قدماً بالعملية خلال هذه الدورة في العام المقبل.

ولا تزال تايلند ملتزمة بإصلاح مجلس الأمن لتعزيز كفاءته وفعاليته ومساءلته وشفافيته. وتحقيقاً لتلك الغاية، تود تايلند أن تؤكد على النقاط الأربع التالية:

أولاً، يجب أن يساعد المجلس بعد إصلاحه على تجديد التزامنا الجماعي بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، فضلاً عن المهمة الأساسية للدبلوماسية والوسائل السلمية. ويجب أن يتمكن المجلس بعد إصلاحه، والأمم المتحدة ككل، من تنمية قدر أكبر من الوحدة والشراكة والتضامن للتغلب على التحديات العالمية الحالية والمستقبلية حتى نتمكن من ممارسة الدبلوماسية والوسائل السلمية ممارسة كاملة إلى أقصى إمكاناتها. وينبغي أيضاً أن يكون المجلس بعد إصلاحه أكثر توجهاً نحو تنمية التعاون، بدلاً من المواجهة، كوسيلة لمعالجة النزاعات.

ثانياً، إن زيادة المشاركة والشراكة أمران أساسيان لوجود مجلس أمن أكثر كفاءة وفعالية وخضوعاً للمساءلة وأكثر شفافية. وتشدد تايلند على ضرورة تعزيز التمثيل الجغرافي العادل، والتوازن بين الأقاليم، وزيادة تمثيل البلدان النامية في مجلس الأمن بعد إصلاحه. ولكن مسألة المشاركة ينبغي ألا تقتصر على النظرة الضيقة لتوسيع العضوية. بدلاً من ذلك، ينبغي للمجلس بعد إصلاحه أن يشجع المناطق والبلدان المتضررة على المشاركة في مداولات المجلس وإدماج مدخلاتها وتوصياتها القيمة فيها. وبما أن المناطق المتضررة هي أول من يعاني من دمار النزاع وأول من يتمتع بثمار السلام، فإن أصواتها وآراءها وشواغلها مهمة، لأن كل منطقة مهمة. لذلك نرحب برأي الأمين العام الوارد في الخطة الجديدة للسلام بشأن الحاجة إلى شراكات قوية بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بوصفها لبنات بناء حاسمة لتعزيز الاستخدام السلمي للدبلوماسية والوسائل السلمية وزيادة فعاليتها. وفكرة الأمين العام عن نماذج جديدة للمشاركة الدبلوماسية يمكن أن تعالج مصالح جميع الأطراف الفاعلة المعنية وتحقق نتائج مفيدة للطرفين

ينبغي أن تعزز الصلات الإقليمية المتعددة الأطراف القوية لدعم الدبلوماسية الوقائية ومنع نشوب النزاعات.

وهذا يقودني إلى نقطتي الثالثة، وهي أن مشاركة المناطق والبلدان المتضررة والشراكة معها لا يمكن تحقيقهما إلا إذا كانت المناطق على اطلاع. ومما يؤسف له أن الانقسام والاستقطاب منعا المجلس في الأشهر الأخيرة في بعض الحالات من اعتماد برامج عمل شهرية. وقد حال التأخير في تعميم المذكرات المفاهيمية وقوائم المتكلمين في مناقشات المجلس المفتوحة دون إسهام الدول الأعضاء إسهاماً كاملاً في مناقشة جداول الأعمال الرئيسية. ويواجه عموم الأعضاء صعوبات في الحصول على المعلومات الكافية في الوقت المناسب لكي يتخذوا قرارات مستنيرة. لذلك نود أن نذكّر مرة أخرى بأن تشاطر المعلومات الشامل وفي الوقت المناسب بشأن عمل المجلس أمر أساسي لتمكين الدول غير الأعضاء في المجلس والمناطق من الإعراب عن آرائها والمشاركة بفعالية في مداولات المجلس.

رابعاً وأخيراً، يكرر وفد بلدي تأكيد رأيه بأن اعتماد منظورات جديدة للوصول إلى المسائل غير الخلافية بشأن تعزيز أساليب عمل المجلس يمكن أن يحفز جهودنا الجماعية نحو الإصلاح المبكر. وطوال المفاوضات الحكومية الدولية هذا العام، أعربت الدول الأعضاء مرة أخرى عن اتفاقها العام على أن يعزز المجلس أدوار أعضاء المجلس المنتخبين، ولا سيما البلدان النامية التي يُعهد إليها بصياغة مشاريع قرارات المجلس؛ ومواصلة إشراك البلدان المضيفة والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة وأصحاب المصلحة الآخرين في تخطيط بعثات حفظ السلام ونشرها وتعديلها وخروجها؛ وتعزيز المشاركة وتبادل المعلومات مع المنظمات الإقليمية والدول غير الأعضاء في المجلس. والواقع أن الأعضاء غير الدائمين في المجلس قدموا إسهامات كثيرة فيه، كما ذكر الممثل الدائم لكوستاريكا. ونرحّب بمبادرة الرئيسين المشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية للمشاركة المنتظمة مع رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى لنقل آراء ومقترحات العضوية الأوسع إلى عمل المجلس.

وفي الختام، تؤكد تايلند من جديد التزامها بالجهود الجماعية الرامية إلى تنشيط مجلس الأمن، وجعله أكثر استجابة لتحديات عصرنا، وشق طريق نحو مستقبل سلمي ومزدهر ومنصف للجميع.

السيد القادري (المغرب) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أعرب عن شكر المملكة المغربية لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة السنوية بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بالمجلس.

وأتقدم بالتهنئة أيضاً إلى سعادة السيد طارق البناي الممثل الدائم للكويت، وسعادة السيد ألكسندر مارشيك الممثل الدائم للنمسا، على تجديد ولايتيهما بوصفهما الرئيسين المشاركين لعملية التفاوض الحكومية الدولية. وأود أن أؤكد لهما دعم المغرب الكامل في الوفاء بولايتهما. وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بعملهما الاستثنائي خلال الدورة السابقة لهذه العملية الذي أدى إلى اتخاذ قرار ببث المرحلة الأولى من المفاوضات الحكومية الدولية على الموقع الشبكي للأمم المتحدة، وإنشاء موقع شبكي مخصص وغني بالمعلومات يجمع المعلومات المتعلقة بالاجتماعات، فضلاً عن الرسائل والمقررات والوثائق الأخرى المرتبطة بعملية المفاوضات الحكومية الدولية. وهذا يمثل تقدماً كبيراً في تعزيز عمليتنا.

ويؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل سيراليون بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، وممثل البحرين بالنيابة عن المجموعة العربية. وأود أن أشدد على النقاط التالية بصفتنا الوطنية:

إن إصلاح مجلس الأمن جزء من إصلاحات أوسع للأمم المتحدة تهدف إلى تنشيط منظمتنا. ويشمل الإصلاح توسيع فئتي العضوية – الأعضاء الدائمين وغير الدائمين. وينبغي له أن يكون حديثاً، بحيث يمثّل التطور في عضوية المنظمة في القرن الحادي والعشرين. وتمشياً مع الإطار الذي أنشأه المقرر 557/62، يجب أن يكون إصلاح المجلس شاملاً وليس تدريجياً. ويجب أن يشمل المجموعات الخمس بطريقة كاملة وشاملة، مع مراعاة الروابط القائمة فيما بينها بغية توجيه عملية الإصلاح. ونؤكد من جديد موقفنا المؤيد لتعزيز

الأمم المتحدة، بما في ذلك إصلاح مجلس الأمن بهدف جعله أكثر تمثيلاً. إن مجلس الأمن مصمم بموجب ميثاق الأمم المتحدة بوصفه الفرع الرئيسي لصون السلام والأمن الدوليين. وولايته واضحة ولا لبس فيها. وبغية توسيع مجلس الأمن بطريقة حديثة ومتماشية مع التكوين المتغير للأمم المتحدة، يظل المغرب على اقتناع بأن عملنا يجب أن يستمر بالشكل الحالي من خلال عملية المفاوضات الحكومية الدولية.

والتوصية بعقد اجتماع سنوي بين رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى التابع لمجلس الأمن والرئيسين المشاركين لعملية المفاوضات الحكومية الدولية خطوة إيجابية نحو تحسين التنسيق والاتصال بين هاتين الهيئتين الهامتين. يؤدي الفريق العامل غير الرسمي دوراً حاسماً في عمل مجلس الأمن لأنه مسؤول عن متابعة وتحسين أساليب عمله وإجراءاته، لا سيما فيما يتعلق بالمذكرة الرئاسية للمجلس S/2017/507. وسيتيح ذلك التعاون بين الفريق العامل غير الرسمي وعملية المفاوضات الحكومية الدولية مزيداً من الاتساق بين أساليب عمل مجلس الأمن وإجراءاته والجهود الجارية لإصلاحه في سياق المفاوضات الحكومية الدولية. وبعقد اجتماع سنوي بين رئيس الفريق العامل غير الرسمي والرئيسين المشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية، سيكون من الممكن تبادل المعلومات والأفكار، وتحديد مجالات التعاون، وكفالة اتساق جهود الهيئتين نحو الهدف المشترك المتمثل في تعزيز مجلس الأمن في سياق الإصلاح.

وفيما يتعلق بأساليب عمل مجلس الأمن، نرحب بزيادة عدد الجلسات المفتوحة وجلسات الإحاطة حيثما أمكن ذلك. ومع ذلك، فإننا نسلّم أيضاً بأن المشاورات تؤدي دوراً حاسماً، سواء كان ذلك لمناقشة المسائل الحساسة أو للتوصل إلى حلول توفيقية بشأن المواضيع الصعبة. وعلاوة على ذلك فإن المغرب، بوصفه بلداً مساهماً رئيسياً بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام منذ عام 1960، شهد الأثر الإيجابي لعمل مجلس الأمن من أجل بناء السلام وتوطيده واستدامته. وفي ذلك السياق، نود أن نشدد على الأهمية الحاسمة للمشاورات بين أعضاء مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة والاجتماعات الثلاثية بما في ذلك الأمانة العامة.

وعلاوة على ذلك، تضع المملكة المغربية تركيز المنظمة على بناء السلام ضمن أولوياتها. ويؤيد بلدي بقوة الأهمية المركزية التي يوليها الأمين العام لبناء السلام في برنامجنا المشترك وفي الخطة الجديدة للسلام. وفي ذلك السياق، يجب أن نواصل تعزيز التعاون بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام وتشكيلاتها المخصصة لبلدان محددة، بما في ذلك المشاركة المنتظمة لرؤساء لجنة بناء السلام وتشكيلاتها في جلسات مجلس الأمن وأخذ توصياتهم في الاعتبار في قرارات مجلس الأمن.

إن من غير المقبول وغير المعقول أن تكون أفريقيا القارة الوحيدة غير الممثلة في فئة الأعضاء الدائمين والممثلة تمثيلاً ناقصاً في فئة الأعضاء غير الدائمين. وتلك المظالم التاريخية التي ارتكبت ضد أفريقيا تتحدانا جميعاً وتتطلب منا تصحيحها بضمان تمثيل أكبر لأفريقيا في مجلس الأمن بعد إصلاحه.

ومطلب أفريقيا بالتمثيل الجغرافي العادل في مجلس الأمن مطلب عادل ومشروع وحيوي. لقد أسهمت أفريقيا إسهاماً بالغ الأهمية في صون السلام والأمن الدوليين. وعلى سبيل المثال، يوجد 13 بلداً أفريقياً من بين أكبر 20 بلداً مساهماً بقوات وبأفراد شرطة، ومن بينها المملكة المغربية. تشارك تلك البلدان بشكل مباشر وجوهري وإنساني في جهود حفظ السلام في جميع أنحاء العالم. وفي هذا الصدد، أؤكد مجدداً أن المغرب يؤيد الموقف الأفريقي الموحد وتوافق إيزولويني وإعلان سرت. ويدعم بلدي التمثيل العادل والمنصف في الفئتين كلتيهما، بحد أدنى من مقعدين دائمين وخمسة مقاعد غير دائمة، بغية إنصاف قارتنا. وعندئذ سيكون الأمر متروكاً لأفريقيا لاختيار ممثليها في مجلس الأمن بعد إصلاحه.

وتستحق مجموعة الدول العربية أيضاً، على غرار المجموعة الأفريقية، زيادة تمثيلها في مجلس الأمن بعد توسيع عضويته. إن عدم وجود تمثيل دائم في مجلس الأمن للبلدان العربية – التي تتأثر مع ذلك بشكل كبير بالقضايا التي يتعامل معها مجلس الأمن – هو أمر مؤسف للغاية. وفي هذا الصدد، فإن تخصيص مقعد دائم للبلدان

العربية، بكل ما ينطوي ذلك عليه من امتيازات، والتمثيل الكافي في فئة الأعضاء غير الدائمين، من شأنه أن يعالج على النحو الواجب المطالب المشروعة للمجموعة العربية. وفيما يتعلق بحق النقض، نعتقد أن إتاحته لجميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن أمر لا بد منه ما دام ذلك الحق قائماً.

وترى المملكة المغربية أن مسألتي إصلاح مجلس الأمن والتمثيل العادل لأعضائه تشكلان عنصرين رئيسيين في عملية الإصلاح الشاملة للأمم المتحدة. ونتطلع إلى تلقي توجيهات الرئيس طوال عملية المفاوضات الحكومية الدولية للدورة الحالية. وأود أن أؤكد مجدداً دعم وفد بلدي للرئيسين المشاركين للعملية، وأؤكد من جديد أيضاً تصميم وفد بلدي على مواصلة المشاركة البناءة والإيجابية في هذه الجولة من المفاوضات الحكومية الدولية. والمملكة المغربية على استعداد للعمل مع جميع الدول الأعضاء بهدف تحقيق عملية إصلاح شاملة وحقيقية لمجلس الأمن بروح بناءة وشفافة.

السيد غفور (سنغافورة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتقديم الشكر إلى الممثل الدائم للكويت، سعادة السيد طارق البناي، والممثل الدائم للنمسا، سعادة السيد ألكسندر مارشيك، الرئيسين المشاركين لعملية المفاوضات الحكومية الدولية، على عملهما الشاق خلال الدورة السابقة. وأهنئهما على إعادة تعيينهما، ويسرني أن هذه العملية ستظل في أيديهما الطيبة وذات الخبرة. وأتمنى لهما كل النجاح، وأؤكد لهما دعم وفد بلدي الكامل.

وأشاطركم أيضاً، سيدي الرئيس، رأيكم الذي أعربتم عنه في ملاحظاتكم الافتتاحية هذا الصباح، بأن مسألة إصلاح مجلس الأمن أصبحت أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى، ومن ثم فهناك حاجة حقيقية إلى إصلاح ذي مغزى.

وأودّ، إذ أبدأ ملاحظاتي، أن أشدد على نقطة معروفة جيداً، وهي أن سنغافورة ليست جزءاً من أي تجمع غير رسمي في عملية المفاوضات الحكومية الدولية. لذلك فإننا لا نتكلم إلا بصفتنا سنغافورة، ولا نؤيد موقف أي مجموعة في هذه العملية. لطالما كان نهج سنغافورة دائماً هو النظر بعناية في كل اقتراح في عملية المفاوضات الحكومية الدولية ومن وجهة نظر موضوعية وتقديم تعليقاتنا من منظور جعل الأمم المتحدة والنظام المتعدد الأطراف أقوى وأكثر فعالية. وتود سنغافورة أيضاً، بوصفها دولة صغيرة، أن تطرح في هذه المناقشة منظور بلد صغير يوجد الكثير مثله في هذه القاعة. ومن المهم ألا يغيب عن بالنا أن إصلاح مجلس الأمن ليس ممارسة لمعالجة طموح ومصالح الدول الكبرى أو القوى الإقليمية. وإذا أريد لعملية المفاوضات الحكومية الدولية أن تؤدي إلى نتائج فعالة، فيجب أن تعالج احتياجات ومصالح جميع البلدان، ويجب أن تعالج على وجه الخصوص شواغل وأولويات الدول الصغيرة التي تشكل الأغلبية الصامتة في الجمعية العامة.

لقد قال الأمين العام مؤخراً إن العالم دخل عصراً يتسم بأعلى مستوى من التوترات الجيوسياسية والتنافس بين القوى الكبرى منذ عقود. ولا يسعنا إلا أن نتفق مع ذلك التقييم الواقعي جداً. إن العالم مستقطب ومجزأ بالفعل بشأن العديد من المسائل، وللأسف لم تُظهر الدول الكبرى دائماً علامات على العمل معاً لإدارة قضايا السلام والأمن الدوليين.

لقد اتخذ أعضاء مجلس الأمن أمس، في إظهار نادر للوحدة، قراراً هاماً جداً تمس الحاجة إليه بشأن الحالة الإنسانية في قطاع غزة (انظر S/PV.9479). وبطبيعة الحال، نشعر جميعاً بالامتنان لذلك التطور الإيجابي. غير أن الحقيقة تبقى أن مجلس الأمن استغرق 40 يوماً لاتخاذ قرار، في حين أن الجمعية العامة، باجتماعها في شكل دورة استثنائية طارئة، تمكنت من التصرف قبل ذلك بكثير. وما كان واضحاً أيضاً في المجلس هو استخدام حق النقض وحق النقض المضاد والنقض الضمني قبل أن يتوصل المجلس في نهاية المطاف إلى اتخاذ القرار 2712 (2023) أمس.

وفي سياق التوترات الجيوسياسية والتشرذم السياسي، يطرح السؤال التالي نفسه: هل سيؤدي التوسيع إلى مجلس أكثر فعالية، أم أنه سيؤدي إلى مزيد من الانقسام والشلل والتقاعس عن العمل؟ وبعبارة أخرى، إذا كان هناك توسيع، فكيف يمكننا أن نتأكد من أن المجلس

سيضطلع بولايته بفعالية وبحس من الاستعجال؟ تلك مسائل نعتقد أنها تتطلب تفكيراً جاداً في عملية المفاوضات الحكومية الدولية. ولطالما قال وفد بلدي إن الإصلاح يجب أن يؤدي إلى مجلس أمن أقوى وأكثر فعالية وأكثر استجابة. وفي ذلك الصدد، يتعين أن يوازن إصلاح مجلس الأمن بين متطلبين متنافسين: الحاجة إلى مزيد من التمثيل والحاجة إلى مزيد من الفعالية.

ترتبط مسألة زيادة التمثيل ارتباطاً أساسياً بمسألة استيعاب الكل والشرعية. والحقيقة هي أن إصلاح المجلس لم يجرِ منذ ما يقرب من 60 عاماً. وكانت المرة الوحيدة التي تم فيها إصلاح المجلس عندما أضيفت أربعة مقاعد غير دائمة إضافية إلى المجلس في عام 1965، عقب اتخاذ قرار في كانون الأول/ديسمبر 1963. ومن الجدير بالذكر أن عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عام 1963 لم يكن سوى 113 دولة، منها ما يقرب من 40 عضواً اعتبروا – أو يمكن اعتبارهم – دولاً صغيرة. ولدينا اليوم 193 عضواً، وتشكل الدول الصغيرة من جميع مناطق العالم أكثر من نصف أعضاء الأمم المتحدة. لذلك بات من الأهمية بمكان أن تأخذ عملية المفاوضات الحكومية الدولية في الحسبان منظور الدول الصغيرة التي لم تتح للكثير منها قط فرصة العمل كعضو غير دائم في مجلس الأمن. والواقع أن أكثر من 50 دولة صغيرة لم تعمل قط في المجلس. ومن بين الدول التي عملت في المجلس، لم تعمل أكثر من نصفها إلا مرة واحدة فقط.

والواقع الذي يواجه العديد من الدول الصغيرة واقع بسيط: ففرص الانتخاب كعضو غير دائم في مجلس الأمن تتضاءل أكثر فأكثر، خاصة بالنسبة للدول الصغيرة التي تأتي من مجموعات إقليمية ليست لديها ممارسة راسخة للتناوب دون الإقليمي. ومن الناحية النظرية، فإن عملية الانتخابات لشغل مقعد غير دائم عملية ديمقراطية ومفتوحة لجميع الدول. ولكن من الناحية العملية، لا توجد فرص متكافئة للدول الصغيرة. وكثيراً ما تهيمن على انتخابات المقاعد غير الدائمة دول إقليمية أكبر، وقد أرسى الكثير منها نمطاً للسعي إلى الحصول على مقعد في المجلس على فترات متكررة. وحتى لو سعت دولة صغيرة إلى الانتخاب ومارست حقوقها الديمقراطية، فإن من الصعب للغاية على دولة صغيرة أن تنجح في حملة وتترشح ضد دول أكبر بكثير. إن العقود السبعة الماضية مليئة بالأمثلة على الدول الصغيرة التي لم تُنتخب لعضوية مجلس الأمن. وبعبارة صريحة، فإن باب مجلس الأمن مغلق أمام العديد من الدول الصغيرة. فهناك حاجز غير مرئي يثني الدول الصغيرة عن تقديم ترشيحها للانتخابات وعن أن تنتخب وهي محرومة من ذلك. وفي هذا السياق، فإن السؤال المطروح – ونأمل أن يعالج ذلك في المفاوضات الحكومية الدولية – هو كيف يمكننا تحقيق تكافؤ الفرص للدول الصغيرة؟ والحل لا يكمن في الصيغ الخيالية أو الرسوم البيانية الرياضية لإظهار كيف يمكن أن يبدو المجلس الموسع في المستقبل. والمطلوب هو ترتيبات ملموسة تسمح للدول الصغيرة بالحصول على عضوية المجلس بشكل كاف ومنصف.

وأود في هذا الصدد أن أدلي بثلاث نقاط بشأن مسألة الإصلاح.

أولاً، لقد أيدنا باستمرار الحاجة إلى توسيع فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة على حد سواء، ولم يتغير موقفنا. ونسلّم على وجه الخصوص بالحاجة إلى معالجة المسألة التاريخية للافتقار للتمثيل والتمثيل الناقص، ولا سيما بالنسبة لأفريقيا. بيد أننا وإن كنا نؤيد توسيع العضوية الدائمة، فإننا لا ننظر إلى التوسيع بوصفه حقاً مقدراً مسبقاً للدول الكبرى. إنه امتياز ومسؤولية ثقيلة، ويجب اكتسابه. وفي ذلك الصدد، هناك بعض المسائل ذات الصلة التي نحتاج إلى معالجتها بصورة جماعية. أولاً، كيف يمكننا التأكد من أن الأعضاء الدائمين الجدد سيلتزمون بالتقيد بالقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وبمبادئ ميثاق الأمم المتحدة؟ كان ذلك هو موضوع مناقشاتنا هنا في هذه القاعة وفي المجلس في الأسابيع القليلة الماضية. وبعبارة أخرى، كيف يمكننا أن نتأكد من أن الأعضاء الدائمين الجدد لن يتصرفوا مثل الأعضاء الدائمين القدامى؟ ثانياً، ما هي توقعاتنا عموماً من الأعضاء الدائمين الجدد؟ وثالثاً، ما هي الضمانات التي يمكن أن نضعها لكفالة أن يفي الأعضاء الدائمون الجدد بتوقعاتنا؟ أظهرت الأحداث الأخيرة في المجلس أن الأعضاء الدائمين لا يرتقون دائماً إلى مستوى الوفاء بالتوقعات، كما أنهم لا يرتقون دائماً للاضطلاع بمسؤولياتهم بموجب الميثاق. لذلك، نحن بحاجة إلى التأكد من ألا يتصرف الأعضاء الدائمون الجدد دون

مساءلة بمجرد أن يصبحوا أعضاء دائمين. وقد طرحت سنغافورة فكرة إعلان المسؤوليات لجميع أعضاء المجلس، لاعتماده كجزء من أي مجموعة إصلاحات تعتمد في نهاية المطاف. وآمل أن نتمكن من مواصلة دراسة هذا الاقتراح ومناقشته خلال هذه الدورة.

والنقطة الثانية التي أردت أن أثيرها هي أن سنغافورة ستكون منفتحة على جميع الأفكار لجعل المجلس أكثر تمثيلاً وأكثر شفافية وأكثر مصداقية. وعلى مدى سنوات عديدة من مناقشات المفاوضات الحكومية الدولية، ظهرت عدة رؤى مختلفة للإصلاح، وردت في ورقة العناصر المنقحة للرئيسين المشاركين. ومع ذلك، هناك مسألة لم تعالج بشكل كاف – على الأقل من وجهة نظرنا – وهي مسألة تمثيل الدول الصغيرة. ونرحب بوجود مقترحات مطروحة على الطاولة تعترف بالحاجة إلى تمثيل الدول الصغيرة والدول الجزرية الصغيرة النامية. ونرحب أيضاً بأن هناك بالفعل بعض المقترحات لتخصيص مقعد واحد، على سبيل المثال، مخصص للدول الصغيرة والدول الجزرية الصغيرة النامية. ومع ذلك، عندما نقارن عدد الدول الصغيرة التي لم تعمل قط في المجلس، وهو أكثر من 50 دولة، فإن تخصيص مقعد واحد فقط ليس كافياً على الإطلاق. وإذا كان لنا أن نخصص مقعداً غير دائم مكرساً للدول الصغيرة، نظراً لوجود أكثر من 50 دولة لم تعمل قط في المجلس، فسنحتاج إلى 100 عام لتمكين جميع الدول الصغيرة من الحصول على فرصة واحدة فقط للعمل في المجلس – 100 عام من العزلة للدول الصغيرة. فهل يبدو ذلك الترتيب أقرب إلى الإنصاف والمعقول من وجهة نظر الدول الصغيرة؟

إننا نقدّر حقيقة أن هناك مقترحات بتخصيص مقعد للدول الصغيرة والدول الجزرية الصغيرة النامية. ولا أود أن أقلل من أهمية المقترحات الموجودة. فهي تمثل بداية جيدة. ولكن النقطة التي أثيرها هي أننا بحاجة إلى التمعّن والتعمق إذا أردنا معالجة النقص الممنهج في تمثيل الدول الصغيرة في المجلس. والواقع أن النتائج التي تحققت بالأمس في المجلس، والتي اضطلع فيها وفد مالطة بدور حاسم في بناء توافق الآراء وإيجاد حل للمجلس للمضي قدماً، قد أظهرت القيمة المضافة التي يمكن أن تجلبها الدول الصغيرة إلى المجلس. وهذا يؤكد الدور الذي يمكن أن تؤديه الدول الصغيرة في المجلس، شريطة أن تتاح لها الفرصة للعمل في المجلس. لذلك، فإن أي عملية إصلاح تخصص مقعداً واحداً فقط للدول الصغيرة لن تجعل ميدان التنافس منصفاً، وأي إصلاح لا يحقق تكافؤ الفرص لن يكون ذا مصداقية في نظر العديد من الدول الصغيرة.

وتتعلق نقطتي الثالثة والأخيرة بمسألة حق النقض. وهو حالياً امتياز وحكر على الأعضاء الخمسة الدائمين، وهؤلاء الخمسة مفتاح هام للإصلاح في كيفية اختيارهم لممارسة تلك السلطة الهائلة. لطالما كنا مؤيدين أقوياء للمبادرة التي تقضي، ولأي مبادرة، بإدخال قدر أكبر من المساءلة في استخدام حق النقض. وسنواصل الحفاظ على هذا الموقف. وقد ذكرنا أيضاً أنه ينبغي للدول الأعضاء، بما في ذلك جميع الأعضاء الخمسة الدائمين، احترام المعنى الواضح للفقرة 3 من المادة 27 من ميثاق الأمم المتحدة وامتناع من كان طرفاً في النزاع عن التصويت. وما من شك في أن حق النقض يشكل عائقاً أمام جعل المجلس أكثر فعالية وخضوعاً للمساءلة وأمام الوفاء بولاية المجلس، وقد أظهر الاستخدام المتكرر لحق النقض لعرقلة عمل المجلس في السنوات الأخيرة أن هذا صحيح تماماً. ولهذا السبب بالذات لا يؤيد وفد بلدي منح حق النقض للأعضاء الدائمين الجدد.

وهناك نقطة ذات صلة أود أن أثيرها فيما يتعلق بأساليب عمل مجلس الأمن. وتلك مسألة تناولتها في مناقشة المجلس في أيلول/سبتمبر بشأن أساليب العمل (انظر S/PV.9410)، ولذلك لا أود أن أكرر النقاط التي أثرتها هناك. ولكنني أود أن أقول إن من المهم أن نزيد من جعل عمل المجلس في متناول أعضاء الأمم المتحدة على نطاق أوسع من خلال المناقشات المفتوحة والوثائق وإصدار الرؤساء المتناوبين للمجلس لتقارير التقييم الشهرية في وقتها، وأن هناك حاجة – وهي نقطة أشرنا إليها سابقاً – إلى تبادل غير رسمي للآراء بين المجلس والعضوية الأوسع قبل وضع التقرير السنوي للمجلس في صيغته النهائية. يُقدَّم ذلك الاقتراح وفقاً للفقرة 129 من مذكرة رئيس مجلس الأمن الواردة في الوثيقة S/2017/507 التي سيكون أعضاء المجلس على دراية كبيرة بها.

إن عاماً صعباً للأمم المتحدة ولمجلس الأمن يقترب من نهايته. ولكننا اتخذنا أيضاً بعض الخطوات الجيدة إلى الأمام، بما في ذلك خطوة اتخذناها أمس. وقد بدأ العمل في المفاوضات الحكومية الدولية للتو. ونعتقد أن المفاوضات الحكومية الدولية تظل أفضل وسيلة لبناء توافق في الآراء بشأن مسألة الإصلاح، ونرى أن الإصلاح ممكن إذا وُجِدت الإرادة السياسية لإحراز تقدم. وتقع على عاتقنا مسؤولية جماعية عن العمل معاً لبناء أوسع تقارب ممكن بشأن إصلاح مجلس الأمن. والهدف النهائي من سعينا هو جعل الأمم المتحدة والنظام المتعدد الأطراف أقوى وأكثر فعالية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر مُمثِّل سنغافورة على أطروحته الشاملة جدا عن إصلاح مجلس الأمن.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلَّمت بالإنكليزية): كثيرا ما أجد من المفيد استرجاع كلمات أحد مؤسسي الأمم المتحدة وحكمته، رالف بانش. فمنذ ما يقرب من ثلاثة أرباع قرن، قال إن "في ظل استمرار الوضع الحالي الذي يعيشه العالم وشعوبه، لن ينشأ نهج سهل أو سريع أو يتسم بالكمال لتحقيق سلام آمن". ويُمكِن أن يقال الشيء نفسه عن تحقيق إصلاح مجلس الأمن. ولكنني أعتقد أننا إذا أردنا للمجلس أن يعمل بكامل إمكانياته، وإذا أردنا أن نظل المحفل الرئيسي في العالم للتصدي للتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان، وإذا أردنا أن نمثِّل العالم – كما يجب – وكما ينبغي أن نكون – فإن المجلس يجب أن يمثل العالم كما هو الآن، لا كما كان قبل ثلاثة أرباع قرن. يجب أن يتكيف ويواكب الحاضر.

وكما يعلم الأعضاء، أعلن الرئيس بايدن في الجمعية العامة في العام الماضي أن الولايات المتحدة ملتزمة بالإصلاح، بما في ذلك توسيع عدد المقاعد الدائمة وغير الدائمة في مجلس الأمن، بمقاعد دائمة لبلدان من أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (انظر A/77/PV.6). ومنذ ذلك الحين، أعاد الرئيس تأكيد ذلك الالتزام، بما في ذلك في خطابه أمام الجمعية في أيلول/سبتمبر (انظر A/78/PV.4)، لأنه يدرك، كما يدرك الكثيرون منا، أن المجلس، بتشكيله الحالي، لا يمثل حقائق اليوم. ونحن نعلم أن المجلس إذا لم يمثل الواقع قد ينتقص ذلك من مصداقيته في نظر أولئك الذين لا يشعرون بأنهم مرئيون أو مسموعون أو يفهمون.

تولَّى الرئاسة نائب الرئيس، السيد ميلامبو (زامبيا).

ولا يسعنا الآن – أكثر من أي وقت مضى – أن نتحمل أزمة ثقة في مجلس الأمن. وهكذا، كما شهد كثيرون آخرون هنا، قضيت الأشهر القليلة الماضية في جولة استماع. ولقد اجتمعت مع كثير من الدول الأعضاء المختلفة والمجموعات الإقليمية والجهات المؤسسية الرئيسية لفهم وجهات نظرها بشأن الإصلاح فهما أفضل. وسمعتُ من الدول الأعضاء التي يساورها القلق لأسباب مفهومة بسبب الاختلال الوظيفي والتسييس داخل المجلس. وسمعتُ من الدول الأعضاء التي تتعامل مع أزمات إنسانية حادة ومن الدول الأعضاء التي تأثَّرت بشكل غير متناسب بتغير المناخ، ويعتقد الكثيرون منها أن أصواتها لم تجد آذانا صاغية. ومن المؤكد أن العديد من الممثلين قدَّموا أفكارا مختلفة حول أفضل السبل لإحداث التغيير، ولكنهم متحدون في اعتقادهم بأننا يجب أن نتوصل إلى توافق في الآراء في سبيل إحراز تقدم. وسيتعيَّن علينا إعادة النظر في المواقف الوطنية التي طال أمدها، وطرح أسئلة صعبة على أنفسنا، والبقاء منفتحين على الحلول الوسط من أجل إحداث تغيير دائم.

ونحن ممتنون للمساعدة التي تلقيناها في هذا الجهد من الممثلين الدائمين للكويت والنمسا، الرئيسين المشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية، اللذين يستخدمان قدراتهما الإبداعية وطاقتهما الكبيرة لحفز محادثات جديدة وحوار مجدٍ. وإننا نتطلع إلى المشاركة في دورة المفاوضات الحكومية الدولية المقبلة لإحراز تقدم إضافي بشأن إصلاح مجلس الأمن.

وفي الختام، أود أن أترك الجمعية بهذه الكلمات. لقد قال رالف بانش، في نفس الخطاب، إنه "لا يمكن الفوز بالسلام إلا بالجهد الصبور والمثابر وغير الهياب، وبالتجربة والخطأ." وإذ نعمل على تحديث المكان الذي يمكن فيه الفوز بالسلام، فلنفعل ذلك بنفس روح

الصبر والمثابرة. ونحن حريصون على مواصلة العمل مع جميع أعضاء الجمعية لمواءمة المجلس بعد طول انتظار مع حقائق القرن الحادي والعشرين.

السيدة بيريسفيل (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): إن سويسرا عضو في مجلس الأمن منذ عام تقريبا، وهي تدرك مسؤوليتها تجاه الجمعية العامة، التي انتخبتها لعضوية المجلس. وللأسف، لاحظنا أنه كثيرا ما نجد غيابا للرغبة في التوصل إلى حل وسط وانعداما للثقة داخل المجلس، لا سيما بين بعض من أقوى أعضائه. وفي الوقت نفسه، رحبت سويسرا باتخاذ المجلس أمس أول قرار إنساني له بشأن الحالة الراهنة في الشرق الأوسط (القرار 2712 (2023)). وكان ذلك نتيجة للجهود الدؤوبة التي بذلها أعضاء المجلس المنتخبون لدعم القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني. بيد أن المجلس كثيرا ما يتقاعس عن العمل لحماية المدنيين أو لا يفعل ذلك إلا بعد فوات الأوان، كما هو الحال في أوكرانيا والسودان وميانمار، والآن في الشرق الأوسط. وهو يسعى جاهدا أيضاً من أجل إظهار الوحدة بشأن مسائل مثل عدم الانتشار أو آثار تغير المناخ على السلم والأمن، وبذلك قد يخاطر بإهمال واجبه في مواجهة التهديدات الوجودية ويُقصِّر في الوفاء بولايته بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

وفي مواجهة أساليب العمل التي تؤدي بسهولة إلى عرقلة قرارات المجلس، حتى في حالات الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، من واجبنا الجماعي ألا نسمح لأنفسنا بفتور الهمة، وأن ننخرط في إصلاح أساليب العمل تلك، حتى قبل حدوث ما يسمى بالإصلاح الرئيسي للمجلس. ويتحمل تلك المسؤولية كل عضو في الجمعية وكل عضو في مجلس الأمن، سواء كان دائما أو منتخبا. ولذلك، نرحب بأنه، في غضون ذلك، وقَّع ثلثا أعضاء الجمعية العامة على مدونة قواعد السلوك لمكافحة الفظائع، التي أطلقها فريق المساءلة والاتساق والشفافية، وتعهدوا بعدم التصويت ضد الإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن في هذه الحالات. واليوم، تكتسي مدونة قواعد السلوك أهمية أكثر من أي وقت مضى. وبنفس روح المساءلة والمسؤولية، ندعو أعضاء المجلس إلى القيام بواجبهم بالامتناع عن التصويت في ظروف معينة، على النحو المطلوب في الفقرة 3 من المادة 27 من ميثاق الأمم المتحدة.

إن استخدام حق النقض في المرات التي شهدناها في الأشهر القليلة الماضية عزز إلحاح الحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن والدعوات إليه. ويؤكد الأهمية المتزايدة لمفاوضاتنا الحكومية الدولية الرامية إلى الوصول إلى تمثيل أكثر إنصافا في مجلس الأمن. ولذلك، نرحب بإعادة تعيين الرئيسين المشاركين المقتدرين للمفاوضات، الممثلين الدائمين للنمسا والكويت، اللذين نهنئهما ونتمنى لهما كل النجاح. ويؤكد وفد بلدي لهما دعمنا الكامل وسيشارك مشاركة بناءة خلال الدورة الحالية.

إن الأزمة التي يواجهها نظامنا المتعدد الأطراف، والتي تظهر بشكل جلي داخل المجلس، يجب حلها بتحسين التمثيل والمساءلة والكفاءة. وفيما يتعلق بالتمثيل، تؤيد سويسرا زيادة أعضاء مجلس الأمن لتعكس واقع العالم الذي نعيش فيه. وينبغي أن يوفر هذا التوسع تمثيلا أفضل لمجموعات معينة من البلدان، ولا سيما مجموعة الدول الأفريقية. وبالنظر إلى المأزق الناجم عن الاختلافات الواضحة داخل المفاوضات الحكومية الدولية حتى الآن، ينبغي أيضا النظر في فئة ثالثة من عدد محدود جدا من المقاعد غير الدائمة، ولكنها قابلة للتجديد.

وتثير ممارسة حق النقض أيضا مسألة المساءلة. وفي هذا الصدد، دافعنا عن إخضاع حق النقض الحالي الآن لقيود طوعية، على النحو الذي اقترحته المبادرة الفرنسية المكسيكية ومدونة قواعد السلوك المذكورة أنفاً.

وأخيرا، يجب ألا نتخلى عن واجبات المجلس الحيوية، حتى في أشد أوقات الأزمات. وتعهدت سويسرا، لدى انتخابها في العام الماضي، بالعمل من أجل تحقيق قدر أكبر من الكفاءة والفعالية داخل المجلس. وبالتعاون مع شركائنا في مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية والأعضاء المنتخبين في المجلس على وجه الخصوص، سنواصل جهودنا لتعزيز أساليب عمل المجلس لصالح الشفافية والمساءلة أمام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

العجز ليس قدرا محتوماً. ويمكننا إحداث تغير جوهري. وسنؤيد إحراز أي تقدم في المفاوضات الحكومية الدولية وفي الجهود الرامية إلى إصلاح أجهزة الأمم المتحدة الأخرى. وفي هذا الصدد، نُرحِّب بالنداء والتوصيات التي وجهها الأمين العام في الخطة الجديدة للسلام. إن الخطة تتيح فرصة لجميع الدول الأعضاء للالتزام ببناء السلام وتحسين جهود منع نشوب النزاعات. وإننا نشجِّعهم جميعا على جعْل ذلك أساس جهودهم، والإسهام في تعزيز الثقة في إطارنا المتعدد الأطراف.

السيد زهوري (ملديف) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذه المناقشة المهمة بشأن مسألة إصلاح مجلس الأمن.

وأود أن أبدأ بالإعراب عن تقديرنا للرئيسين المشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن خلال الدورة السابعة والسبعين – الممثلين الدائمين للنمسا والكويت – على جهودهما المتفانية وقيادتهما في توجيه المفاوضات الحكومية الدولية.

لقد أسهم النهج الجديد الذي بدأه الرئيسان المشاركان للدورة السابعة والسبعين وواصله الرئيسان المشاركان الحاليان في بث حياة جديدة في مداولاتنا في إطار عملية المفاوضات الحكومية الدولية. وتعرب ملديف عن تقديرها لقرار الرئيسين المشاركين بث اجتماعات المفاوضات الحكومية الدولية على شبكة الإنترنت وإنشاء موقع شبكي مُحدَّد ليكون بمثابة مستودع لتسجيلات اجتماعات المفاوضات الحكومية الدولية. ونعتقد أن تلك المبادرات قد عززت شفافية العملية والثقة فيها.

إن مجلس الأمن من أهم أجهزة المجتمع الدولي، وقد عُهِد إليه بمسؤولية صون السلم والأمن العالميين. ومع ذلك، شاهد العالم فشل المجلس مرارا في اتخاذ إجراء والوفاء بتلك المسؤولية، وكان آخرها في النزاع الإسرائيلي الفلسطيني. إن فشل المجلس حتى في الاتفاق على وقف إنساني لإطلاق النار في الأزمة بين إسرائيل وغزة يُبيِّن بوضوح أن المناقشات بشأن أكثر المسائل إلحاحا ينبغي ألا تقتصر على مجموعة صغيرة من الدول الأعضاء.

ووسط تقاعس مجلس الأمن، عاودت الجمعية العامة عقد دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة في الشهر الماضي، التي اتُخِذ خلالها قرار تاريخي يدعو إلى اتخاذ إجراء حازم لوقف العنف ضد المدنيين الأبرياء (القرار دإط–21/10). ويرحب وفدي باتخاذ قرار مجلس الأمن 2712 69 (2023) أمس. وإننا نساند بقوة مطالبة مجلس الأمن أن تمتثل جميع الأطراف لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. ونعرب عن تقديرنا لقيادة مالطة وأعضاء المجلس المنتخبين الآخرين في توحيد كلمتهم بشأن ذلك القرار. ويجب على المجلس أن يواصل البناء على تلك الوحدة وأن يفعل المزيد بهدف التوصل إلى هدنة إنسانية فورية ودائمة ومستدامة في غزة.

وتعتقد ملديف أن إصلاح مجلس الأمن جانب حاسم من جوانب تنشيط الأمم المتحدة. وكانت ملديف من بين 10 دول أعضاء طلبت إدراج هذا البند من جدول الأعمال في عام 1979. ونرى أن الإصلاح الشامل لمجلس الأمن وتوسيعه ضروريان لجعل المجلس ديمقراطياً في تكوينه وفعالاً في صنع القرارات وخاضعاً للمساءلة أمام سائر الأعضاء.

وفي ذلك الصدد، أود أن أكرر مواقف ملديف خلال عملية المفاوضات الحكومية الدولية.

أولا، في السنوات ال 58 الماضية، زاد عدد أعضاء الأمم المتحدة من 113 إلى 193 دولة، ومع ذلك لم يتغير المجلس، إذ يتألف من 15 عضوا فقط – أي 7,7 في المائة فقط من الأعضاء. ولا يُمثِّل الأعضاء الدائمون سوى 2,5 في المائة من مجموع الأعضاء. ولذلك نؤيد توسيع عضوية مجلس الأمن في الفئتين الدائمة وغير الدائمة. وينبغي أن يهدف هذا التوسيع إلى تحقيق التوزيع الجغرافي العادل، وأن يعالج المظالم التاريخية في حق أفريقيا، وأن يشمل التمثيل المستمر للدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الصغيرة.

ثانيا، تدعو ملديف إلى مجلس أمن أكثر ديمقراطية. ففي كثير من الأحيان، يؤدي التأثير غير المتناسب لحق النقض الذي يتمتع به الأعضاء الخمسة الدائمون إلى طريق مسدود في صنع القرار. وتود ملديف أن تؤكد من جديد رأينا بأنه يجب علينا أن نعمل من أجل تقييد استخدام حق النقض، لا سيما في الأزمات مثل الفظائع الجماعية.

ونرى أيضا أن أي قرار يتخذ في الأمم المتحدة، بما في ذلك إصلاح مجلس الأمن، يجب أن يستند إلى التمثيل العادل والشفافية والمساءلة. ولذلك، ما دام حق النقض قائما، تعتقد ملديف أنه ينبغي، من حيث المبدأ، أن يكون للأعضاء الدائمين الجدد نفس الحقوق والالتزامات التي يتمتع بها الأعضاء الدائمون الحاليون فيما يتعلق بممارسة حق النقض. ولهذا السبب يجب أن نتجاوز الوضع الراهن. غير أنه يجب علينا أيضا أن نكفل تقيُّد أعضاء المجلس المنتخبين حديثا بمبادئ الأمم المتحدة وأن يعملوا على صون السلم والأمن، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

ثالثا، لتعزيز كفاءة مجلس الأمن وشفافيته، فإن تبسيط أساليب العمل أمر حيوي. وتُشدِّد ملديف، وهي عضو في فريق المساءلة والاتساق والشفافية، على أهمية الحوار المنتظم والمناقشات المستفيضة بين مجلس الأمن والجمعية العامة وغيرهما من أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة لتعزيز فعاليته. وإننا نُشجِّع على تقاسم المسؤوليات مثل مهام الصياغة بين الأعضاء لضمان تنوع وجهات النظر وتجنب الهيمنة الفردية.

ونظرا لبطء عملية المفاوضات الحكومية الدولية، تؤيد ملديف زيادة الدور الكبير للجمعية العامة وسلطتها المعنوية. ونشدِّد على أهمية تقديم سرد أكثر اكتمالا وموضوعية وتحليلا لأعمال المجلس في تقريره السنوي إلى الجمعية العامة. وخلال الدورة السادسة والسبعين، كانت ملديف من بين الدول الأعضاء ال 83 التي شاركت في تقديم القرار التاريخي الرامي إلى مساءلة أعضاء المجلس الخمسة الدائمين عن استخدامهم حق النقض (القرار 262/76). ونجد ما يبعث على التفاؤل في إنشاء المجلس ممارسةً متسقةً فيما يتعلق بتنفيذ المبادرة.

أخيرا، بعد 16 عاما من عملية المفاوضات الحكومية الدولية، من الضروري التركيز على إحراز تقدم ملموس. وتؤكد ملديف مجدداً اعتقادها الراسخ بأننا يجب أن نتحرك نحو نص تفاوضي واحد خلال الدورة الثامنة والسبعين. وينبغي أن يكون قصدنا من ذلك النص إدراج مواقف الدول الأعضاء والمجموعات، مع إسناداتها. وسيؤدي هذا الهدف إلى تحسين الشفافية والمساءلة – وهما مبدآن يبثّان حياة جديدة في مناقشاتنا لإصلاح مجلس الأمن.

إن الإصلاح ضروري أيضاً لتمكين مجلس الأمن من التصدي بما فيه الكفاية للتهديدات الأمنية غير التقليدية الناشئة، مثل تغير المناخ. تهدد تلك التحديات غير التقليدية وجود عدة دول ذاته، وتؤثِّر تأثيرا كبيرا على بقاء الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويجب أن يأخذ إصلاح المجلس في الاعتبار تلك الدول التي، بسبب مواردها المحدودة، تكافح من أجل ضمان تمثيلها، وبالتالي تواجه حرماناً مُجحفاً في الإعراب عن شواغلها الأمنية الفريدة.

وملديف ثابتة في إيمانها بأن كل دولة عضو، بغض النظر عن حجمها، تضطلع بدور حاسم في السلم والتنمية على الصعيد العالمي. ولهذا السبب قدمنا ترشيحنا لعضوية مجلس الأمن للفترة 2033–2034. وتستحق الدول الصغيرة مقعدا على الطاولة، لأننا سنستفيد استفادة جمة من تعددية الأطراف، وفي الواقع سنتكبَّد أكبر خسارة.

وتعتقد ملديف أنه يجب أن يُعبِّر مجلس الأمن عن حقائق العالم اليوم. والإصلاح ضروي حتى يصبح لدينا مجلس يتمتع بالكفاءة والفعالية والتمثيلية والخضوع للمساءلة. ونتوقع أن نحرز تقدما سريعا يمكننا من الانتقال من الخطابة والمناقشة إلى تحقيق المزيد من الإجراءات والحلول الملموسة لجعل مجلس الأمن مؤسسة تُمثِّل بحق جميع المناطق والتنوعات. ونأمل أن توجه الروح البناءة التي تجلَّت في الدورة السابعة والسبعين المفاوضات بين الدول الأعضاء في الدورة الثامنة والسبعين.

السيدة بوينروسترو ماسيو (المكسيك) (*تكلمت بالإسبانية*): تؤيد المكسيك البيان الذي أدلى به ممثل إيطاليا باسم مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء، وأود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية التالية بصفتي الوطنية.

نرحب ترحيبا خاصا بقرار إعادة تعيين سفيري النمسا والكويت مُيسِّرين مشاركين. وبوسعهما الاعتماد على دعم المكسيك لنجاح عملنا.

لقد كشفت الأحداث الأخيرة مرة أخرى عن شلل مجلس الأمن وأبرزت الحاجة الملحة إلى إصلاحه. إن حقيقة الشلل لا يمكن إنكارها وقد لاحظها قادة العالم والمواطنون العاديون على حد سواء. ولئن كانت هناك مشاكل، فإن من واجبنا حلها. ولكن كيف؟ الجواب هو العمل على جعل مجلس الأمن أكثر ديمقراطية وتمثيلا وشفافية وخضوعا للمساءلة.

في الجمعية العامة خلال دورتها الأولى، أشار وزير خارجية المكسيك آنذاك إلى أن الأمر الأكثر إثارة للقلق بشأن استخدام حق النقض هو احتمال، وليس مجرد إمكانية، أن يحبط ذلك أفضل نوايا المنظمة، وبالتالي الأمل الرئيسي في تحقيق سلام دائم على طريق العدالة. واليوم، بعد مرور 80 عاما تقريبا، من الواضح أن شواغلنا كانت تقوم على أسس سليمة ومستمرة. لم يتمكن مجلس الأمن من اتخاذ إجراء في أكثر الحالات إلحاحا، وأمثلتها ليست بالقليلة. ولا نريد إصلاحا يهدف إلى إدامة الهيكل الحالي للمجلس، مع زيادة عدد الأعضاء الدائمين وحق النقض (الفيتو). وبدلا من السعي إلى التمتع بالامتيازات التي أصابت ذلك الجهاز بالشلل، فإننا بوصفنا أعضاء في المجتمع الدولي نتحمل المسؤولية الأخلاقية عن العمل من أجل إصلاح يرمي إلى تمكين المجلس من الوفاء بولايته. وتشتد كثيرا الحاجة إلى هذه الأخيرة، لا لضمان دعم الحكومات فحسب، بل أيضا ثقة الشعوب في المنظمة، التي يجب أن نوفر لها مجلس أمن قادرا على تحقيق السلم والأمن الدوليين. ولذلك فإن إصلاحه أصبح أكثر إلحاحا من أي وقت مضى.

وستكون هذه الجولة من المفاوضات ذات أهمية كبيرة بالنظر إلى الوعي المتجدد بالحاجة إلى إصلاح شامل. ولذلك، تحث المكسيك المُيسِّرين المشاركين على الأخذ بتوصياتهما من جولة المفاوضات السابقة. ولقيت تدابير مثل البث الشبكي وإنشاء مستودع للوثائق ترحيبا واسعا، وهي أساسية لضمان الشفافية ووصول جميع الدول الأعضاء إلى المعلومات. ومن المهم مواصلة تعميق المناقشات وعدم التركيز على تكرار المواقف المعروفة. وفي هذا الصدد، نعتقد أن بدء مناقشة بشأن نماذج إصلاح المجلس أمر شديد الإلحاح. ونرحِّب بهذا الاقتراح، لأن مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء ما فتئت تؤيد بقوة منذ سنوات عديدة المداولات المتعمقة بشأن النماذج. وأود أن أُذكِّر بأن المكسيك عمَّمت في أوائل عام 2023 اقتراحها للإصلاح في الوثيقة A/77/717. ويستند هذا النموذج إلى اقتراح الاتحاد من أجل توافق الآراء ويقترح إجراء تغييرات هيكلية ووظيفية تعكس الديناميات العالمية الحالية. إننا ندعو إلى تمثيل أكثر ديمقراطية وعدلا وإنصافا. ونُشجِّع الدول الأخرى ومجموعات التفاوض على النظر في الاقتراح والإعلان عن آرائها بغية إثراء المناقشة.

والتوصية الثانية من الجولة السابقة للمفاوضات الحكومية الدولية، التي نؤيدها بقوة أيضا، هي أن تُستخدَم المفاوضات الحكومية الدولية كمحفل لإيجاد مدخلات تتعلق بإصلاح مجلس الأمن من أجل مؤتمر القمة المعني بالمستقبل. وتُمثِّل المفاوضات الحكومية الدولية إطارا ديمقراطيا وشفافا يمكن لجميع الدول الأعضاء أن تشارك فيه بنشاط. ويجب ألا تتيح العملية أي مجال للغموض في التفسير. وفي إطار المفاوضات الحكومية الدولية يجب أن تتركَّز جهودنا الجماعية لتحقيق إصلاح شامل وهادف ودائم لمجلس الأمن. وينبغي ألا نسمح لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل باتخاذ قرارات بشأن إصلاح المجلس عندما توجد بالفعل عملية لذلك الغرض، ونود أن نُذكِّر بالمعايير المُحدَّدة في القرار 30/53.

وفي الختام، يحث بلدي الوفود على المشاركة البناءة في المناقشات التي توشك على أن تبدأ. إن إصلاح المجلس مسؤولية جماعية سيتوقف عليها إلى حد كبير استمرار أهمية المنظمة.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أهنئ السفيرين البناي ومارشيك على إعادة تعيينهما عن جدارة رئيسين مشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية. ونُعرِب عن تقديرنا للتقدم المحرز تحت قيادتهما القديرة في وقت سابق من هذا العام ونتطلع إلى استمرار ذلك التقدم.

من الصعب تجاهل سياق مناقشة اليوم. فالعالم ونظامنا المتعدد الأطراف يواجهان تحديات متزايدة التعقيد والترابط. ومنذ أن ناقشنا آخر مرة الحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن هنا في الجمعية العامة،

ما فتئنا نكافح نزاعات متزايدة افي جميع أنحاء العالم. ولا يزال أثر الحرب الروسية غير القانونية ملموساً في أوكرانيا وفي أنحاء العالم. وفي السودان، يتسبب النزاع في نزوح جماعي ومعاناة هائلة للشعب السوداني. وبطبيعة الحال، شهدنا جميعا الصور المروعة من غزة، مع تفاقم الأزمة الإنسانية هناك. وفي هذا الصدد، كان قرار مجلس الأمن بالأمس الذي دعا إلى هدنة إنسانية (القرار 2712 (2023)) خطوة مهمة. وهناك، للأسف، أمثلة أخرى عديدة في أنحاء العالم.

وتعتقد المملكة المتحدة أن تعددية الأطراف العالمية هي أفضل أداة لدينا للتصدي بشكل جماعي لهذه التحديات. ونريدها أن تنجح وتزدهر. ولهذا السبب نؤيد أيضا الإصلاح المتعدد الأطراف، بما في ذلك إصلاح مجلس الأمن. إن ولاية المجلس لصون السلم والأمن الدوليين لا تقل أهمية اليوم عما كانت عليه عندما تم التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة في عام 1945. ولكن ينبغي للمجلس أن يتطور ويتوسع لجعله أكثر تمثيلا للمجتمع الدولي الذي يخدمه. وما فتئت المملكة المتحدة تدعو إلى توسيع مجلس الأمن في فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة على حد سواء. ونعتقد أن التمثيل الأفريقي الدائم في المجلس طال انتظاره، ونؤيد منح مقاعد دائمة جديدة للهند وألمانيا واليابان والبرازيل. ونؤيد أيضا توسيع فئة العضوية غير الدائمة، مما يرفع مجموع أعضاء المجلس إلى منتصف العشرينات من حيث عدد الأعضاء. وبهذه التغييرات، سيكون المجلس أكثر قدرة على الاستجابة بشكل حاسم للتهديدات الحالية والمستقبلية للسلم والأمن الدوليين.

وحيث أن الجمعية العامة اجتمعت آخر مرة بشأن هذا الموضوع (انظر A/77/PV.38)، فإننا نعيد تأكيد موقفنا فيما يتعلق باستخدام حق النقض. إنها مسؤولية ثقيلة، وبعد تقديم مبادرة حق النقض، يمكن للجمعية الآن أن تحاسب بحق الدول التي تستخدم حق النقض. والمملكة المتحدة، من جانبها، لم تمارس حقها في النقض منذ عام 1989. وبصفتنا مؤيدين لمدونة قواعد السلوك التي أعدتها مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية، فإننا لا نزال ملتزمين بعدم التصويت ضد أي مشروع قرار ذي مصداقية يهدف إلى منع فظائع جماعية أو إنهائها، ونشجِّع جميع الدول على الانضمام إلينا.

وسيتطلب الاتفاق على نموذج محدد لإصلاح مجلس الأمن عملا شاقا وحلولاً وسطا. ويجب ألا ندع العملية تتعثَّر. ولذلك، فإننا نؤيد الانتقال إلى المفاوضات القائمة على النصوص، ونلتزم بالعمل بشكل بناء مع جميع الشركاء لإيجاد حلول عملية يمكن أن تحظى بالدعم اللازم. وفي هذا الصدد، نرحب بالأفكار الملموسة التي طرحها الرئيسان المشاركان للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن كيفية إحراز تقدم معقول. وفي غضون ذلك، نتعهد بالتزامنا بالمشاركة الجادة والمستمرة بشأن إصلاح مجلس الأمن.

السيد فينافيسر (ليختنشتاين) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الرئيس جزيل الشكر على عقد هذه المناقشة السنوية، ونتوجه بالشكر أيضا إلى الرئيسين المشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية على اضطلاعهما بمهمتهما الشاقة والمهمة.

إن الأزمات الأخيرة والمستمرة لا تجعل مهمة إصلاح مجلس الأمن أسهل، ولكنها تجعلها أكثر أهمية وإلحاحاً. إننا لم نصل بعد إلى أعماق تعاون القوى العظمى الذي شهدناه خلال الحرب الباردة، ولكن المجلس كثيرا ما يكون عاجزا عن تلبية توقعات الشعوب التي نخدمها. والحاجة ملحة إلى إصلاح المجلس الذي يجب أن نأخذه على مأخذ الجد. وبالنسبة لنا، كما هو معروف جيدا، فإن توسيع المجلس جزء لا يتجزأ من هذا الإصلاح، ولكن هناك مجالات أخرى يلزم إدخال تحسينات عليها.

واستجابة لدينامية المجلس، طرحت ليختنشتاين، مع الشركاء، مبادرة حق النقض في نيسان/أبريل 2022، التي أشير إليها في هذه القاعة خلال مناقشتنا هذا الصباح. ويسرنا أن تنفيذ مبادرة حق النقض كان سريعا وفعالا في كل مرة يستخدم فيها حق النقض. ونشكر المجلس بصفة خاصة على إرسال تقرير خاص إلى الجمعية العامة في كل مرة دعي فيها إلى ذلك. وفي الوقت نفسه، نشعر بطبيعة الحال بخيبة الأمل لأن المنظمة كثيرا ما دعيت إلى تطبيق أحكامها. ومبادرة حق النقض هي تدبيرٌ القصد منه إعادة تقويم التوازن بين مجلس الأمن والجمعية العامة وحافزٌ لتمكين الجمعية من الاستفادة الكاملة من

السلطة التي أناطها بها ميثاق الأمم المتحدة. ومن ثمَّ، يُمكِن لمبادرة حق النقض أن توفر زخماً كبيراً لعملية إصلاح المجلس، بما في ذلك من خلال الأثر الذي أحدثته بالفعل على استخدام حق النقض في التطبيق العملي.

ويجب أن تواصل الجمعية التفكير في الكيفية التي يمكن بها لمنظمتنا ككل أن تعالج مسائل السلم والأمن على نحو أكثر اتساقا وفعالية. ويتيح مؤتمر القمة المقبل المعني بالمستقبل والمناقشات التي ستسبقه فرصة مهمة في هذا الصدد. وبموجب الميثاق، يتحمل المجلس المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن، ولكن مسؤوليته ليست حصرية، كما يوضح الفصل الرابع من الميثاق. ويجب أن تعترف عملية إصلاح المجلس بمواطن القوة والضعف في هذه الهيئة وأن تعطي الأولوية لوظائفها، مع عدم إحداث تغيير أبعد أثرا.

وإننا نتطلع إلى إجراء مناقشات أكثر تفصيلا وموضوعية بشأن جوهر إصلاح المجلس في العام المقبل، تحت القيادة المستمرة لرئيسينا المشاركين. ويجب على الجهات الفاعلة الرئيسية التي تتفق على ضرورة الإصلاح أن تطرح مقترحاتها للمناقشة. ولقد أحلنا إلى الرئيسين المشاركين وثيقتنا الخاصة التي تحدد نموذجا وسيطا، يقترح إنشاء مقاعد قابلة للتجديد على المدى الطويل من دون الحصول على حق نقض إضافي. ونتطلع إلى تبادل مفصل ومتعمق للآراء بشأن ذلك النموذج وغيره من النماذج المطروحة على بساط البحث. ونعتقد أن نموذجنا لديه القدرة على تمثيل الحقائق الجيوسياسية اليوم بشكل أفضل. ومن غير المقبول أن يكون تمثيل بعض المناطق، ولا سيما أفريقيا، منقوصاً بشكل خطير في المجلس، بينما لا يزال الجزء الذي نعيش فيه من العالم مُمثَّلاً تمثيلاً مفرطاً. ولا نرى كيف يمكن اعتبار منح سلطات نقض جديدة مفيدا لفعالية المجلس، بالنظر إلى الأثر الضار بالفعل لحق النقض القائم على عمل المجلس. لكننا نتفق على أن منح الحضور الدائم لبلدان إضافية يختارها الأعضاء لذلك الغرض على أساس منتظم يمكن أن يساعد على إقامة توازن قوى أنجع في المجلس وتجسيد أدق للحقائق الجيوسياسية لعالم اليوم. ونعتقد أن هذا نهج متوازن وواقعي، ونأمل أن يكون عمليا، ونتطلع إلى مناقشته مع الأعضاء.

وفي غياب إصلاح شامل يتطلب تعديل الميثاق، فإن التحسين المستمر لأساليب عمل المجلس أمر أساسي. ونعرب عن تقديرنا للمناقشات التي أجريناها خلال الأسابيع والأشهر الأخيرة مع أعضاء المجلس بشأن تقيدهم بمدونة قواعد سلوك فريق المساءلة والاتساق والشفافية، التي لا يزال الدعم لها يتزايد. فقد وقع ثلثا هؤلاء الأعضاء الآن على هذا الالتزام السياسي المهم. وينبغي لجميع الموقعين أن يأخذوا مشاركتهم بنفس القدر من الجدية، بدعم منا، نحن الموقعين من خارج المجلس. ونشجع الموقعين في المجلس – الذين شكلوا لسنوات عديدة أغلبية إجرائية – على العمل معا لبدء مناقشات ونواتج عندما يكون ذلك مكملا لالتزاماتهم بموجب المدونة.

ويجب علينا أيضا أن نشجع المجلس على تنفيذ الميثاق بصيغته الحالية، ولا سيما الفقرة 3 من المادة 27، التي أهملت لفترة أطول مما ينبغي. كيف يمكن ترك تفسير القانون الوارد في ميثاق الأمم المتحدة للجهة الفاعلة التي يفترض أن يحكم سلوكها؟ ويجب تنفيذ هذا الحكم في ضوء الأحكام العامة للميثاق، بما في ذلك المادة 2، كما أبرزها مختلف أعضاء المجلس في السنوات الأخيرة وفي العديد من البيانات التي أُدلي بها في هذه القاعة. وإننا نتطلع أيضا إلى رؤية المزيد من البيانات من الأعضاء الدائمين بشأن كيفية تفسيرهم لدورهم في المجلس، واستخدامهم لحق النقض في المستقبل، والإعلانات الذاتية الأوسع نطاقا فيما يتعلق بالمبادئ والالتزامات، وهو أمر نعتقد أنه ينبغي للدول التي تتطلع إلى أن تُمنَح حق النقض أن تُطلِع عليه أيضا الأعضاء كعنصر من شأنه أن يساعد في جهودنا ومناقشاتنا المشتركة للبت في مسألة توسيع المجلس.

السيدة زلاباتا توريس (كولومبيا) (*تكلمت بالإسبانية*): أرحِّب بعقد هذه الجلسة العامة للجمعية العامة لمناقشة إصلاح مجلس الأمن، وهي مسألة ذات أهمية بالغة للأعضاء جميعاً.

وأغتنم هذه الفرصة لأهنئ الممثلين الدائمين للنمسا ودولة الكويت على تعيينهما رئيسين مشاركين لعملية المفاوضات الحكومية الدولية للدورة الثامنة والسبعين.

وتؤيد كولومبيا البيان الذي أدلى به ممثل إيطاليا بالنيابة عن مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء، وأود أن أبرز خمس نقاط تعكس رؤية كولومبيا لهذا الإصلاح الذي طال انتظاره والذي لا مفر منه.

أولاً، لقد اضطلع بلدي، بوصفه عضواً مؤسساً للأمم المتحدة، بدور نشط في المنظمة، استناداً إلى التزامه الثابت بتعزيز تعددية الأطراف والتقيد الصارم بالقانون الدولي، وهما ركيزتان أساسيتان في بناء نظام دولي عادل قائم على القواعد. وترأس السفير الكولومبي إدواردو زوليتا أنخيل اللجنة التحضيرية للأمم المتحدة في عام 1946 وافتتح الدورة الأولى للجمعية العامة، في لحظة تاريخية دشنت مرحلة جديدة في العلاقات بين الدول على أساس مبادئ متفق عليها ديمقراطيا ومُجسَّدة في ميثاق الأمم المتحدة، المُوقَّع في سان فرانسيسكو. ولذلك، فإننا مصممون على جعل مجلس الأمن هيئة أكثر شمولاً تتيح لجميع أعضاء منظمتنا المشاركة في وضع القواعد المنبثقة عنها والإسهام بخبراتهم ومواقفهم في حل مختلف المشاكل على قدم المساواة.

ثانيا، تعيد كولومبيا تأكيد أن المفاوضات الحكومية الدولية هي المحفل المناسب الوحيد لمناقشة إصلاح مجلس الأمن، ونحن واثقون بأننا سنحرز التقدم في عام 2023 في المناقشات الموضوعية بشأن المجموعات المواضيعية الخمس المُحدَّدة في 557/62 لعام 2008. ومن غير المستصوب إجراء مفاوضات موازية في إطار عمليات الأمم المتحدة الأخرى، مثل مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، لأن ذلك سيؤدي إلى ازدواجية الجهود وإلى تمييع المناقشات بالشكل المناسب، أي شكل المفاوضات الحكومية الدولية.

ثالثا، لا يمكننا أن نقبل إصلاحا يقوم على زيادة عدد المقاعد الدائمة أو توسيع نطاق حق النقض. فحق النقض آلية عفا عليها الزمن، غير ديمقراطية، وإقصائية تعوق التعاون في نظام للأمن الجماعي، لا سيما ونحن نواجه التهديدات المعقدة والمتعددة الأبعاد التي تؤثر علينا جميعا اليوم بنفس القدر. والمفاوضات المستفيضة بشأن زيادة عدد الأعضاء الدائمين وحق النقض من عدمها لا تؤدي إلا إلى عرقلة إمكانية تحقيق إصلاح عادل وشامل، وتتناقض مع المبادئ الديمقراطية للإنصاف والمساواة بين الدول. على النقيض من ذلك، تعتقد كولومبيا أن أنسب خيار هو زيادة عدد المقاعد الجديدة في فئة الأعضاء المنتخبين، مع الولاية التقليدية التي تبلغ مدتها سنتين وإمكانية إعادة انتخاب الأعضاء لسنتين إضافيتين. وقد وضعت مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء منهاجا يوضح كيفية تطبيق ذلك عمليا، وسنعرضه في الوقت المناسب خلال المفاوضات الحكومية الدولية. وبالتالي، فإن نموذج مجلس الأمن الذي اقترحته مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء يفتح الباب أمام البلدان النامية من جميع مناطق العالم، ويتيح لها الفرصة للعمل على بناء السلام والأمن الدوليين والإسهام فيه على قدم المساواة.

رابعا، تؤكد كولومبيا من جديد أنه من الضروري تعزيز شرعية مجلس الأمن، سواء في أدائه أو ولايته، وإدماج الأدوات المناسبة للتصدي للتحديات الراهنة، بما في ذلك الدروس المستفادة في مسائل مثل بناء السلام أو العدالة الانتقالية، وبالتالي زيادة قدرته على توقع انتهاكات السلم والأمن الدوليين والوقاية منها. وعلى سبيل المثال لا الحصر، يمكننا أن نرى كيف أصبحت لجنة بناء السلام مركزاً للإجراءات الإيجابية من أجل سيادة القانون وحماية الأطفال والنساء في سياقات ما بعد النزاع، وفي الوقت نفسه تعزيز المشاريع المنتجة التي تقلل من احتمالات النزاع وتعزز السلام والرفاه.

وأخيراً، إذ نسعى إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومواجهة تحديات مثل التغلب على تداعيات جائحة مرض فيروس كورونا – ومنها ازدياد مستويات الفقر وعدم المساواة – ومعالجة أزمة تغير المناخ، ضمن تحديات أخرى، لا يمكننا أن نتجاهل أن نظام الحوكمة العالمي الذي نعتزم إصلاحه يستند بالضرورة إلى تعزيز قدرات الأمم المتحدة برمتها. ولذلك، لا يمكن لمجلس الأمن أن يكرر إلى الأبد هيكلا متشبثا بالماضي، يمنح امتيازات وامتيازات لقلة ويكرر نفس منطق المصالح المتنافسة بين أعضائه الدائمين الذي ساد قبل ثمانية عقود تقريبا.

السيد باسمور (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤكِّد جنوب أفريقيا أنها تؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثل سيراليون بالنيابة عن

المجموعة الأفريقية وممثل سانت فنسنت وجزر غرينادين بالنيابة عن مجموعة مقدمي مشروع القرار L.69.

ونتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى رئيس الجمعية العامة على عقد هذه المناقشة، التي تزداد ضرورة في الحالة العالمية الراهنة، ولا سيما فيما يتعلق بالنزاعات الجديدة المستمرة والتهديد للسلم والأمن الدوليين. وتتطلب تلك التطورات إجراء مناقشة عاجلة وملتزمة بشأن إصلاح مجلس الأمن، لأنه ما دام الناس محرومين من حقوقهم في الحريات الأساسية أو يخضعون لمن هم أكثر قوة ويواصلون التوق إلى حقهم في التنمية والتقدم، فإن إقامة عالم يسوده السلام ويتسم بالعدالة والنزاهة وأكثر إنصافا سيظل بعيد المنال.

وتستند ولاية مجلس الأمن، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، إلى حتمية أن يعمل جميع الأعضاء معا بشكل تعاوني من أجل الوفاء بولايتهم المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين. ومن المحزن أن الافتقار إلى التعاون بين أعضاء المجلس، ولا سيما الأعضاء الدائمين، وسعيهم لتحقيق مصالح وطنية ضيقة قد كلف عدة آلاف من الناس – الأبرياء من النساء والأطفال والشيوخ – في مختلف أنحاء العالم أرواحهم. ولسوء الحظ، خلق ذلك انطباعا بأن بعض الأرواح أكثر قيمةً من غيرها. وسيستمر هذا الانتقاد ما لم يثبت المجلس خلاف ذلك.

وقد تعالت الأصوات المطالبة بإصلاح المجلس، وتكمن فرصة إجراء هذا الإصلاح في اتخاذ أعضاء المجلس إجراءات، تمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة. ومع ذلك، يجب أن يكون المجلس انعكاسا للحقائق الجيوسياسية الراهنة، مع إدراك أن العالم ليس كما كان في عام 1945. إن صنع القرار الذي يسعى إلى حماية مستقبل البشرية لا يمكن أن تحميه قلة مختارة. وعلى مدى عقود، أدى الافتقار إلى التنوع وغياب الطابع التمثيلي للمجلس إلى تعريضه للنقد بأنه عفا عليه الزمن، وأنه يفتقر إلى المصداقية والشرعية، وأنه يستخدم معايير مزدوجة في الانضمام إلى القانون الدولي على أساس مصالح الأعضاء الخاصة.

وعدم وجود تمثيل دائم لبلدان من القارة الأفريقية وأمريكا اللاتينية يزيد من تأجيج تلك الانتقادات ويقوض في الوقت نفسه الإيمان بقدرة الأمم المتحدة على تعزيز التعاون بين الدول، لتفادي كارثة حرب أخرى يمكن أن تبتلع البشرية. ولكي تفعل ذلك، يجب أن توافق الدول الأعضاء على أنه لكي تظهر المفاوضات الحكومية الدولية الحاجة الملحة إلى إصلاح المجلس، يجب أن تنتقل إلى المفاوضات القائمة على النصوص. إن مقاومة المفاوضات القائمة على النصوص التي شهدناها في الماضي تنعكس بشكل غير متناسب على الاختلافات في وجهات النظر. وتؤمن جنوب أفريقيا إيمانا راسخا بأننا إذا مضينا قدما على أساس فائدة تعددية الأطراف، وعملنا بشكل جماعي لاستكشاف الأهداف المشتركة، يمكن تحويل الاختلافات إلى أوجه التقارب.

وقام الرئيسان المشاركان للمفاوضات الحكومية الدولية خلال الدورة السادسة والسبعين بتعميم ورقة عناصر منقحة بشأن أوجه التقارب والاختلاف المتعلقة بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة في أيار/مايو 2022. وتوفر تلك الوثيقة أساسا أوليا للمفاوضات القائمة على النص. وينبغي للدول الأعضاء أن تشارك في المناقشة بشأن تلك الوثيقة وأن تستخدمها للمضي قدما بالمفاوضات الحكومية الدولية.

وإصلاح المجلس ليشمل صوت المستبعدين والمهمشين تاريخيا ضروري الآن أكثر من أي وقت مضى. وبالتالي، نرحب بدعم الموقف الأفريقي الموحد على نحو ما ورد في توافق آراء إيزولويني لعام 2005 لضمان إشراك أفريقيا في هياكل صنع القرار العالمية. ولا يزال تقرير الأمين العام (A/75/982) المعنون "خطتنا المشتركة" هاما أيضا من حيث أنه يسلم بأن مجلس الأمن يمكن أن يصبح أكثر تمثيلاً لعالم القرن الحادي والعشرين من خلال توسيع المجلس وضمان تمثيل أفضل لأفريقيا، فضلاً عن وضع ترتيبات منهجية من أجل إسماع المزيد من الأصوات حول الطاولة. ويدعو تقرير الأمين العام أيضا إلى إعادة تنشيط تعددية الأطراف، ونتطلع إلى مواصلة المناقشات بشأن إصلاح الأمم المتحدة ومجلس الأمن إذ نناقش نتائجنا المتوخاة من مؤتمر القمة المعني بالمستقبل.

وإذا أردنا أن نعيد تنشيط تعددية الأطراف، فلنكرر هنا أن فائدتها قد تجلت في مراحل حرجة من التاريخ بعد الحربين العالميتين، وغيرهما.

ونحن بحاجة إلى تعددية الأطراف الآن لدعم المناقشات بشأن إصلاح المجلس. ولكننا بحاجة إلى أن تكون تعددية الأطراف شاملة إذا أردنا أن نعمل معا للتصدي لتحدياتنا المشتركة.

وإذا أردنا أن نعمل بشكل جماعي، فمن الملح إصلاح المجلس. وتؤكد جنوب أفريقيا من جديد استعدادها للمشاركة على أوسع نطاق ممكن، والعمل دائما لضمان التوصل إلى حلول متعددة الأطراف، ونعتقد أنه بقيامنا بذلك يمكننا أن ندعم التقدم الكبير المطلوب لإصلاح المجلس.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند في هذه الجلسة. وسنستمع إلى المتكلمين المتبقين عصر هذا اليوم الساعة 15/00 في هذه القاعة، بعد النظر في البنود الفرعية (أ) إلى (هـ) من البند 115 من جدول الأعمال.

بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند 121 من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة 13/00.